

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ١٥

الثلاثاء، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير (تركيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠ . البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

خطاب السيد نجيب أرماندو أبو كيلة، رئيس جمهورية

السلفادور

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة

غرينادا لتقديم بيان وزير الشؤون الخارجية والعمل في غرينادا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة

السلفادور لتقديم خطاب رئيس الدولة لجمهورية السلفادور.

السيدة ماغواير (غرينادا) (تكلمت بالإنكليزية): بمناسبة

المناقشة العامة في هذه الدورة الخامسة والسبعين التاريخية للجمعية

العامة، إنه لشرف وامتياز كبير أن أقدم بياننا مسجلا سلفا

لصاحب المقام تشارلز بيتر ديفيد، وزير خارجية غرينادا.

السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور) (تكلمت

بالإسبانية): يشرفني أن أقدم بياننا مسجلا سلفا لرئيس جمهورية

السلفادور، نجيب أرماندو أبو كيلة، في هذه الدورة الخامسة

والسبعين للجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى

خطاب وزير الشؤون الخارجية والعمل في غرينادا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى

خطاب رئيس جمهورية السلفادور.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة

(انظر المرفق الثاني و (A/75/592/Add.11).

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة

(انظر المرفق الأول و (A/75/592/Add.11).

وفقا للمقرر 562/74، ودون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف المقرر عقد ها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، ستستكمل الوثائق الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة المقدمة من رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرسال البيانات المقدمة بهذا الشأن إلى estatements@un.org



السيد هوك (نيوزيلندا) (تكلم بلغة السكان الأصليين في أوتياروا، وبالإنكليزية): إي نغاي مانا، إي نغاي ريو، راو رانغاتيرا ماي أو تي آو، نغاي ماينغاي أو نغاي وينيو أكي، هوري راونا آي تي آو، تينا كوتو كاتوا ماي أوتيراو (السادة الموقرون، المتكلمون المحترمون، زعماء وقادة العالم، السادة ممثلو البلدان من جميع أنحاء العالم، أتقدم إليكم بخالص التحيات من نيوزيلندا).

كانت كلماتي الاستهلاكية بلغة "تي ريو ماوري"، إحدى اللغات الرسسية في نيوزيلندا ولغة السكان الأصليين في أوتياروا، نيوزيلندا. إن نيوزيلندا، وإن كانت نائية جغرافياً، ترتبط ارتباطاً شديداً بمنطقتها وببقية العالم. وهذا الترابط يدفعنا إلى السعي إلى تحقيق هدف مشترك مع البلدان في قاعة الجمعية العامة - الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم أكثر ازدهاراً واستدامة وسلاماً للجميع.

بالنسبة للنيوزيلنديين، فإن التنوع قوة. نحن نسعى جاهدين إلى تحقيق مجتمع أكثر مساواة ونقدر المؤسسات القوية التي تعزز الإنصاف وتؤدي مهامها من أجل جميع الناس. إننا بلد نأسس بناء على معاهدة وايتانغي - Te Tiriti o Waitangi - التي تتطلب شراكة حقيقية ومستدامة والبحث عن حلول مشتركة. ولا يزال أماننا عمل يتعين علينا القيام به في الداخل، ولكن هذه القيم توجه نهجنا للتعاون العالمي. ويعني ترابطنا أيضاً أن نيوزيلندا تعتمد على التعاون العالمي وعلى تعددية الأطراف. وفي صميم ذلك الأمم المتحدة. ونحن نستثمر في هذا النظام ليس لأنه الصواب الذي ينبغي عمله فحسب، بل وأيضاً لأنه يساعد على بناء مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً واستدامة. إن أمننا وازدهارنا هما السلام والازدهار في كل بلد آخر.

إن ترابطنا مع الدول الأخرى لم يكن أكثر وضوحاً أبداً مما هو عليه الآن فيما تتصدى بلداننا للجائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19). إن النيوزيلنديين يؤمنون بالشمولية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بربادوس لتقدم بيان وزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية لبربادوس.

السيدة طومسون (بربادوس) (تكلمت بالإنكليزية): لي عظيم الشرف أن أقدم بياناً مسجلاً سلفاً لوزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس، صاحب المقام جيروم والكوت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب وزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية لبربادوس.

عُرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الثالث و A/75/592/Add.11).

بيان السيد لوجون مبيلا مبيلا، وزير العلاقات الخارجية لجمهورية الكاميرون

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكاميرون لتقدم البيان المسجل سلفاً لوزير العلاقات الخارجية لجمهورية الكاميرون.

السيد تومو مونتي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يشرفني عظيم الشرف ويسرني أن أقدم، باسم الكاميرون، التي كانت إقليمياً خاضعاً لوصاية الأمم المتحدة، البيان المسجل سلفاً لفخامة السيد بول بيا، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة لجمهورية الكاميرون، الذي سيدلي به معالي السيد مبيلا مبيلا، وزير العلاقات الخارجية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به وزير العلاقات الخارجية لجمهورية الكاميرون.

عُرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الرابع و A/75/592/Add.11).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لنيوزيلندا.

من البيت، وقد ضاعت فرص إعطاء اللقاحات المنقذة للحياة لملايين الأطفال. إن الأقليات العرقية تموت من مرض فيروس كورونا بمعدل مرتفع بشكل غير متناسب. ويفتقر الكثير من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، ولا سيما النساء، إلى شبكات الأمان الاجتماعي. وحدثت زيادة مقلقة في العنف الجنساني. ومع أن اللقاح من شأنه أن يعيد حياتنا إلى حالتها السوية نوعاً ما، فقد يستغرق التعافي من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة سنوات. ولكن لدينا فرصة للتخفيف من حدتها. ويجب أن نعمل معاً من أجل تحقيق انتعاش اقتصادي عالمي يحمي أضعف الفئات، ويخلق فرصاً للعمل، ويحافظ على سلاسل الإمداد والأسواق المفتوحة. ويجب أن نكفل التعافي بطريقة تحترم حقوق الإنسان للجميع وتعززها. ويجب أن نعيد الالتزام بأهداف التنمية المستدامة وبخطط التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي أن نلتف حول دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي حتى يمكننا جميعاً التركيز على الوقاية والتعافي.

وفي المحيط الهادئ حيث نعيش، كانت الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، وستظل، مدمرة بشكل خاص. ومن المتوقع أن تكون ثمة تحديات. ويعتمد عدد كبير من الدول الجزرية الصغيرة النامية على قطاعات السياحة التي تضررت بشدة من جراء إغلاق الحدود. وتواجه تلك البلدان أيضاً قيوداً كبيرة في كفاءة المرونة الاقتصادية، وقد أدت الجائحة إلى زيادة هذه التحديات. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل إتاحة التمويل الميسر المناسب للدول الجزرية الصغيرة النامية لدعم استجابتها لهذه الصدمة الاقتصادية. وتلتزم نيوزيلندا بالعمل مع المجتمع الدولي وبمساعدة البلدان الجزرية في المحيط الهادئ على الصمود في وجه أشد الآثار الضارة لهذه الجائحة.

غير أن جميع الأزمات تنطوي على فرص. والفرصة المتاحة لنا اليوم هي إعادة البناء بشكل أفضل - إعادة التفكير في كيفية عمل اقتصاداتنا لصالح الكثيرين، وليس القلة فقط، للتركيز

والمساواة والشعور بالانتماء إلى المجتمع، وهي معتقدات تشكل نهجنا للتصدي للجائحة. وكانت استجابتنا قائمة على العلم واحترازية. وقد استجبتنا بسرعة لكل حالة من حالات التفشي، وأدى النيوزيلنديون دورهم في منع انتشار العدوى المجتمعية على نطاق واسع. ولا تزال إدارة حدود نيوزيلندا تشكل خط دفاعنا الرئيسي.

وفي حين نتعلم جميعاً التعايش مع تأثير مرض فيروس كورونا محلياً، يجب علينا أيضاً أن نركز على تأثيره على الصعيد العالمي. فسنتحتاج جميعاً إلى بذل أقصى ما في وسعنا لهزيمة الفيروس على الصعيد العالمي. وعلينا أن نستجمع أفضل أفكارنا وأن نفكر بشكل مبتكر وأن نتشاطر أفضل موظفينا ومواردنا. نحن بحاجة إلى الاستثمار في بعضنا بعضاً وإلى الثقة المتبادلة. إننا ندعم منظمة الصحة العالمية والدور الذي أدته في تنسيق الاستجابة المبكرة. وقد استجاب النظام الدولي بشكل جيد لمعالجة الآثار الصحية والإنسانية والإنمائية المبكرة التي تترتب على مرض فيروس كورونا، ولكن الحاجة إلى التعاون الدولي تتجاوز ذلك. ويجب أن نعمل معاً على تطوير لقاح وتوزيعه على أساس منصف. ولتحقيق ذلك، انضمت نيوزيلندا إلى مرفق كوفاكس. وسيكفل ذلك توزيع لقاحات مرض فيروس كورونا بشكل منصف على كل بلد مشارك في جميع أنحاء العالم. ومن خلال دعم كوفاكس، نُظهر أيضاً التزامنا بكفالة حصول المجتمعات المحلية الضعيفة في كل مكان، بما في ذلك في منطقة المحيط الهادئ، على اللقاحات التي تحتاج إليها. فلن يكون أحد في مأمن إلى أن نصبح جميعاً آمنين. ونشجع البلدان الأخرى على دعم تعددية الأطراف في اللقاحات وكفالة التوزيع غير المعرقل والعاقل والمنصف للقاحات مرض فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم.

إن مرض فيروس كورونا وآثاره الثانوية تترك أثراً غير متناسب على أضعف الفئات في العالم. وهناك ملايين الأطفال الذين لا يحصلون التعليم في المدارس ولا يملكون القدرة على التعلم

بحق التصويت. وتشغل النساء لدينا المناصب الدستورية الثلاثة العليا ولدينا حالياً ثالث رئيسة للوزراء. ونحن فخورون بما حققناه من مكاسب، ولكننا ندرك استمرار الفجوة. وسنحتفل يوم الخميس بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ولا يزال منهنج عمل ييجين اليوم على نفس القدر من الأهمية التي كان عليها قبل ٢٥ عاماً، ونعيد التزامنا باستكمال العمل غير المنجز. ولكي نحقق الالتزامات التي حددت في ييجين، يجب أن نحمي حقوق جميع النساء والفتيات. وعلينا أن نفعل المزيد بشكل جماعي للقضاء على أوجه عدم المساواة بين الجنسين. إن تحقيق المساواة بين الجنسين مسؤولية تقع على عاتق الجميع. إنه ببساطة أمر غير قابل للتفاوض ولن يهدأ بالنا حتى يتحقق.

وبمناسبة الأحداث الأخيرة لإحياء الذكرى الخامسة والسبعين لقصف هيروشيما وناغازاكي بالقنبلة الذرية، تذكرنا العواقب الوخيمة للأسلحة النووية. كما كان لتجارب هذه الأسلحة أثر مدمر في منطقة المحيط الهادئ. ونحن نعلم أنه لا يمكن لأي دولة أو منظمة أن تستعد للمعاناة التي لا يمكن تصورها في أعقاب محرقة نووية، فإذا كان الاستعداد لها غير ممكن فيجب أن نمنعها. ولهذا السبب وقعت نيوزيلندا على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونحث الآخرين جميعاً على الانضمام إلى تلك المعاهدة التاريخية ونرحب ببدء نفاذها الوشيك. إن الحظر العالمي الذي تفرضه المعاهدة على الأسلحة النووية خطوة ضرورية على طريق الإزالة الكاملة لها. وكما سنؤكد أيضاً في بيان نيوزيلندا الذي سيُدلى به في وقت لاحق من هذا الأسبوع بمناسبة اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، فقد حان الوقت لإجراء مفاوضات عالمية تشمل جميع الحائزين للأسلحة النووية بغية تمكيننا من تحقيق عالم خال تماماً من السلاح النووي.

وفي الختام، كان الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية سبباً في تعهد الدول بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

بشكل أفضل على أضعف الفئات وإعادة بناء مجتمعاتنا من أجل إعطاء الأولوية للتصدي للتحدي الحاسم الذي يواجهه جيلنا - وهو تغير المناخ. والكثير مما قلته عن مرض فيروس كورونا ينطبق على تغير المناخ بنفس القدر، ولكن لن يكون هناك لقاح ضد تغير المناخ.

إن خطر تغير المناخ حقيقي في منطقة المحيط الهادئ أكثر من أي منطقة أخرى في العالم. وتقع بعض الدول الأكثر تضرراً في العالم من تغير المناخ داخل منطقتنا. ويشكل ارتفاع مستوى سطح البحر تهديداً شديداً للعديد من جزر المحيط الهادئ. إنهم يدفعون ثمن تقاعسنا الجماعي ومصيرهم في أيدينا. وهم يعتمدون على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها لاتخاذ قرارات سياسية وتعهدات لحماية مستقبلهم. إن التنفيذ الكامل لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ أمر حاسم. وفضلاً عن ذلك فقد حان الوقت لإعادة إرساء الاقتصاد العالمي على أسس أكثر مراعاة للبيئة. وعلينا أن نوقف دعم الوقود الأحفوري وأن نصرف تلك المليارات من الدولارات نحو التحول إلى توليد الطاقة النظيفة. لقد حان الوقت لإعادة التفكير في كيفية تركيز مجتمعاتنا في آن واحد على صالح شعوبنا وعلى صالح بيئتنا.

إن الأهمية الحاسمة التي يتسم بها التنوع البيولوجي في ضمان رفاه شعوبنا واقتصاداتنا وبيئتنا ستبرز غداً في مؤتمر القمة الرفيع المستوى المعني بالتنوع البيولوجي. ويعاني التنوع البيولوجي في جميع أنحاء العالم من تدهور خطير. وقد حان وقت العمل الآن، ونيوزيلندا تصعد من جهودها. وقد أطلقنا استراتيجية تي مانا أو تي تاياو، وهي استراتيجية أوتياروا نيوزيلندا للتنوع البيولوجي، لتوجيه الطريقة التي نحمي بها الطبيعة ونستعيدنا. ونحث جميع الآخرين على الانضمام إلينا في زيادة طموحنا لحماية التنوع البيولوجي. إنها واحدة من أفضل استثماراتنا في مستقبلنا.

وستواصل نيوزيلندا الدعوة إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. لقد كنا أول بلد في العالم تفوز فيه المرأة

الدولية الأخرى التي لا تدخر جهداً في سبيل قضيتها المقدسة المتمثلة في منع انتشار الجائحة وإنقاذ البشرية.

إن الواقع الصارم اليوم، الذي يزداد فيه خطر كوفيد-19 بمرور الأيام، يتطلب من حكومات جميع البلدان أن تبدي قيادة فعالة مع شعورها بالمسؤولية الثقيلة عن سلامة حياة شعوبها. وبفضل القيادة البعيدة النظر لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تنتهج سياسة الشعب أولاً بوصفها فلسفتها السياسية وفكرتها التوجيهية، فإن الحالة فيما يتعلق بمكافحة الجائحة في بلدنا تخضع للسيطرة الآمنة والمستقرة الآن. وخلال المراحل الأولى من تفشي كوفيد-19، كفل الرئيس كيم جونج - أون، رئيس لجنة شؤون الدولة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بحكمة وتصميم غير عاديين، اتخاذ تدابير طارئة وقائية وحسنة التوقيت لمنع دخول الجائحة وانتشارها. واستجابة لتزايد عدد الإصابات العالمية، تتخذ الدولة الآن سلسلة من التدابير لمنع الفيروس من دخول البلد. ويلتزم جميع مواطنينا على نحو صارم باللوائح المناهضة للجائحة فيما ظلوا في حالة تأهب قصوى. ولن تتهاون حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حتى إزاء أدنى قدر من الإهمال أو الحلول الوسط، وإنما ستواصل تعزيز التدابير الطارئة التي تتخذها الدولة لمكافحة الجائحة إلى أن يتم القضاء تماماً على خطر عبور الجائحة لحدودها، الأمر الذي يضمن بقوة سلامة الشعب وأمن الدولة.

إن بناء عالم ينعم بالسلام ويخلو من الحروب كان دائماً هدف حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وخلال العقود القليلة الماضية، بذلنا كل ما في وسعنا لحماية السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، فقد استمر التهديد النووي الذي تواجهه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بلا هوادة، إلى جانب جميع أنواع الأعمال العدائية التي تجري أمام أعيننا. ومن الحقائق التي لا يمكن إنكارها اليوم أن إدخال المعدات العسكرية المتطورة، بما فيها الطائرات الشبح المقاتلة، إلى

والآن، يجب على المجتمع الدولي، في عام 2020 أكثر من أي وقت مضى، أن يكتف جهوده الجماعية لما فيه المصلحة المشتركة. وما برحت نيوزيلندا، منذ عام 1945، تناصر الأمم المتحدة والنظام الدولي الأوسع نطاقاً. واليوم، نعيد التزامنا بالاضطلاع بدورنا في ضمان أن يستجيب النظام المتعدد الأطراف بشكل جماعي لتحدياتنا المشتركة والملحة. وتحت نيوزيلندا جميع الدول الأعضاء الأخرى على أن تفعل الشيء نفسه. Nāu te rourou, nāku te rourou ka ora ai te iwi. وترجمة هذه العبارة هي "بفضل سلة طعامك وسلة طعامي، سيزدهر الناس". ولترافقكم السلامة جميعاً

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالكورية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): باسم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين. وإنني على ثقة بأن الدورة ستكون مثمرة جداً تحت قيادتكم القديرة.

تتعقد الدورة الحالية للجمعية العامة في ظروف لم يسبق لها مثيل. لقد كلفت الجائحة العالمية أكثر من مليون شخص أرواحهم الغالية وأغرقت العالم بأسره في حالة من القلق الشديد والفوضى. ويود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يغتتم هذه الفرصة ليعرب عن خالص مواساته وتعازيه للأسر المكلومة التي فقدت أحباؤها أرواحهم، ولحكومات جميع البلدان التي تكبدت خسائر بشرية ومادية هائلة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ونود أيضاً أن نعرب عن تضامننا الثابت مع جميع العاملين في المجال الطبي في كل بلد ومع منظمة الصحة العالمية والمنظمات

كبيرة بسبب الكوارث الطبيعية غير المتوقعة، فإننا نسعى بقوة إلى إصلاح الأضرار التي سببتها الفيضانات والأعاصير المدارية بأنفسنا وإلى تحقيق الاستقرار في حياة شعبنا بأسرع ما يمكن. وستظل مناورات القوى المعادية لخلق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى جانب الصعوبات الأخرى العديدة، تعوق تقدمنا. بيد أن الشعب سيواصل أيضا تكثيف كفاحه للتغلب عليها وفتح الطريق أمام الازدهار من خلال جهوده الذاتية.

لقد مضت ٧٥ سنة منذ أن اتخذت الأمم المتحدة خطواتها الأولى. وتنتظر البشرية، إلى جانب الأمم المتحدة، إلى الوراثة إلى السنوات الـ ٧٥ التي مضت، فيما تتصور في الوقت نفسه مستقبلا أفضل. إن الموضوع الرئيسي لهذه المناقشة العامة، وهو "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف - مواجهة كوفيد-١٩ من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال"، يجسد مطلب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن نبنى عالما ينعم بالسلام والرخاء على أساس تعددية الأطراف. فتعددية الأطراف تجعل من الممكن تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة بإقامة علاقات تعاون بين الدول الأعضاء على أساس الاعتراف بأن لديها أفكارا ونظما وثقافات وقيما مختلفة. وينبغي تشجيع ذلك وتعزيزه لأنه يتماشى تماما مع المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وقد ولى منذ وقت طويل الزمن الذي كان يوسع بلد ما فيه أن يسيطر على السياسة الدولية ويفرض إرادته من جانب واحد على العالم، حيث أصبحت تعددية الأطراف اتجاها عالميا لا يقاوم. إن المستقبل الذي تريده البشرية هو عالم مستقل، خال من الهيمنة أو التبعية أو العدوان أو التدخل، تُكفل فيه سيادة جميع البلدان والدول والمساواة بينها. وثمة حاجة إلى الأمم المتحدة لتحقيق ذلك الغرض. وينبغي للأمم المتحدة أن تلتزم التزاما راسخا بمبادئ المساواة في السيادة والاحترام المتبادل

شبه الجزيرة الكورية ما زال مستمرا وأن الأسلحة القادرة على توجيه ضربات نووية بجميع أنواعها موجهة مباشرة إلى بلدنا.

والاستنتاج الذي استخلصناه هو أن السلام لا يأتي أبدا من تلقاء نفسه أو من خلال مجرد رغبة جانب واحد؛ كما أنه لا يُمنح من قبل أي شخص آخر. وفي عالم اليوم، الذي يتفشى فيه التعسف القائم على القوة، لا يمكن صون السلام الحقيقي إلا عندما يمتلك المرء القوة المطلقة اللازمة لمنع الحرب نفسها. ومنذ أن حصلنا على رادع موثوق وفعال للحرب في سياق دفاعنا عن النفس عن طريق شد أحزمنا، أصبح السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة مضمونين تماما الآن.

واستنادا إلى ضمانتها الموثوق بها لحماية أمن دولتها وشعبها، توجه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الآن كل جهودها نحو البناء الاقتصادي. والحقيقة أننا في حاجة ماسة إلى بيئة خارجية مواتية لبناء اقتصادنا، ولكننا لا نستطيع أن نبيع كرامتنا، التي دافعنا عنها لأنها لا تقل قيمة عن حياتنا ذاتها، مجرد الأمل في حدوث تحول رائع. وهذا هو موقفنا الثابت. وخلال الجلسة العامة الخامسة التاريخية للجنة المركزية السابعة لحزب العمال الكوري، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، طرح الرئيس كيم جونج أون رؤية تهدف إلى كسر الصعوبات التي تواجه بناء الاشتراكية بمواجهتها مباشرة من خلال الاعتماد على الذات.

ويجري إنجاز مشاريع كبيرة الواحد تلو الأخرى على أساس الاعتماد على الذات والتنمية الذاتية، احتفالا بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس حزب العمال الكوري وإنجازاته العمالية الرائعة. وبينما كان العالم في حالة يأس وهو يُستدرج إلى كارثة أزمة الجائحة، كنا في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نطلق بناء مستشفى بيونغ يانغ العام بوصفه مرفقا حديثا للخدمات الطبية للشعب، وقد بلغنا الآن بشكل دينامي المرحلة النهائية في تشييده. وعلى الرغم من أننا تكبدنا في هذا العام خسائر

العامة في دورتها الرابعة والسبعين، ولا سيما خلال فترة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، لتفانيه والتزامه بعمل الأمم المتحدة، وأن أعرب عن تضامني مع جميع البلدان التي تكافح جائحة كوفيد-١٩، وأقدم لها التعازي في الأرواح التي فقدتها.

”ترحب أوغندا بموضوع الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. والأمم المتحدة محفل مناسب للتحدث بصوت واحد عن الجائحة العالمية. وتشكل هذه الدورة تذكيرا مناسباً من حيث التوقيت بالرؤية والمبادئ والالتزامات المشتركة المتفق عليها في مؤتمر قمة التنمية المستدامة الذي عقدناه في نيويورك خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (انظر A/70/PV.4). وعندما اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تعهدنا بضمان عدم ترك أحد خلف الركب باتخاذ إجراءات صريحة لإنهاء الفقر المدقع والحد من أوجه عدم المساواة. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإننا نحتاج بالتالي إلى منظمة تفي بالغرض للتصدي للتحديات العالمية. ومن خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال، يمكننا التخفيف من الآثار المتعددة الأوجه لأزمة كوفيد-١٩ غير المسبوقة والتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، تكرر أوغندا التزامها بتعددية الأطراف. ونعتبر تعددية الأطراف وسيلة للتصدي للتهديدات والتحديات المعقدة والناشئة الجديدة، مثل جائحة كوفيد-١٩ التي أثرت على كل عضو في المجتمع الدولي في عالم يزداد ترابطاً.

”لقد اضطرت أوغندا، مثلها مثل العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، للتصدي لنفسي الجائحة. واعتبرنا كوفيد-١٩ عدواً لا يجفل يتهدد الحياة البشرية ولا بد من التصدي له. ويعطي نهمنا في التعامل معه الأولوية لحماية

والنزاهة والموضوعية. وينبغي ألا تتسامح مطلقاً إزاء الطغيان والتعسف وينبغي أن تقضي على الممارسات المتحيزة والمعايير المزدوجة في جميع أنشطتها، وفقاً لمقاصد الميثاق ومبادئه.

في ذلك السياق، ندين ونرفض بشكل قاطع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، والذي يشكل إبادة جماعية اقتصادية استمرت لعقود في انتهاك صراحة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وخرقاً للسيادة. ونحن نطالب بقوة بإنهاءه فوراً. إننا نعرب عن دعمنا الثابت للشعب السوري وتضامننا معه في نضاله من أجل استعادة الجولان الذي تحتله إسرائيل والدفاع عن سلامته الإقليمية، وكذلك لقضية الشعب الفلسطيني العادلة بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. كما نعرب عن دعمنا وتضامننا مع حكومة فنزويلا وشعبها في كفاحهما من أجل رفض تدخل القوات الأجنبية والدفاع عن سيادة بلدهما.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستقيم علاقات حسن جوار أخوية مع جميع البلدان في جميع أنحاء العالم، التي تحترم سيادتها وتظهر الود لها، وستبدل جهوداً حثيثة لحماية السلام والأمن في المنطقة وفي العالم بأسره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لأوغندا.

السيد أيباري (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم شفويًا الخطاب الخطي لفخامة السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، أمام المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين.

”أود أن أهنيكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، وأن أؤكد لكم دعم أوغندا الكامل. وأود أن أشكر سعادة السيد تيجاني محمد - بندي على قيادته الاستثنائية للجمعية

صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ومجموعة العشرين في نيسان/أبريل بتعليق سداد خدمة ديون ٧٦ بلداً على الفور لمدة عام جديدة بالثناء. غير أن تعليق الديون المتفق عليه لا يكفي لضمان قدرة هذه البلدان على الاستجابة والتعافي من جائحة كوفيد-١٩ أو تجاوز آثارها الاجتماعية والاقتصادية المدمرة. وندعو إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن مجموعة شاملة من تدابير تخفيف عبء الديون، ولا سيما إلغاء الديون من جانب الدائنين المتعددي الأطراف والثنائيين، بغية تمكيننا من الحصول على التمويل الذي نحتاجه للتصدي لجائحة كوفيد-١٩.

”ويسعدني أن أبلغ الدول الأعضاء بأن قطاعات رئيسية في اقتصاد أوغندا، ولا سيما الزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قد تمكنت من الصمود أمام جائحة كوفيد-١٩. وزادت مستويات الإنتاج، متجاوزة مستويات ما قبل كوفيد-١٩. واستمرت صادرات البن في الارتفاع على الرغم من جائحة فيروس كورونا، حيث أظهرت الأرقام المتعلقة بشهر نيسان/أبريل ٢٠٢٠ نمواً مقارنة بالعام السابق. وتمكنت أوغندا من الوقوف والصمود أمام العاصفة بسبب الإجراءات المناسبة التي اتخذناها كحكومة، بما في ذلك اتباع السياسة الصحيحة بشأن تعزيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص.

”لقد علمتنا أزمة كوفيد-١٩ بعض الدروس وأظهرت لنا مجالات للتفكير. أولاً، إنها تبين إلى أي مدى أصبح عالمنا مترابطاً وقائماً على الاعتماد المتبادل. وثانياً، لقد رأينا أنه يجب علينا أن نلج العصر الرقمي وأن نعتمد المزيد من التكنولوجيات الرقمية في كل من الإنتاج والخدمات، مثل الخدمات المصرفية وتجارة التجزئة والتعليم، فضلاً عن الخدمات العامة. وثالثاً، أظهرت العديد من الصناعات والمؤسسات القدرة على التكيف وإعادة توجيه نفسها.

الأرواح البشرية. وكخطوة عملية أولى لضمان استجابة البلد استجابة كافية والتخفيف من أثر الجائحة، وضعت الحكومة مبادئ توجيهية وإجراءات تشغيل موحدة لمواءمة هذه الاستجابة وتوحيدها. وجمعنا بين الاختبارات المنهجية والتتبع والحجر الصحي والعلاج، مع فرض قيود على الحركة والاتصال، بهدف القضاء على انتقال الفيروس. وجمعنا بين كل هذه التدابير وحملة إعلامية واسعة النطاق لتوعية الجمهور. وواصلت الحكومة أيضاً تعزيز نظامها الصحي الوطني كجزء من التزامها بالتغطية الصحية الشاملة وضمان أن تكون المرافق الصحية التي تتعامل مع المرضى المصابين بكوفيد-١٩ مجهزة تجهيزاً جيداً بالإمدادات اللازمة من أجل دعم إدارة الحالات بكفاءة وفعالية. ومن خلال تلك القرارات المدروسة والمحددة الأهداف، تمكنت أوغندا من منع الإصابة الجماعية بفيروس كورونا داخل البلد. كما أعطت الحكومة الأولوية للتعافي المستدام من هذه الجائحة في استراتيجيتها الوطنية لمواجهة كوفيد-١٩.

”إن هذه الجائحة، وبالإضافة إلى ما سببته من خسائر صحية وبشرية لا تعد ولا تحصى، تركت أثراً لا يمحو على الاقتصاد العالمي. وتعاني البلدان في جميع أنحاء العالم من الصدمة المفاجئة لاقتصاداتها. ولكن، بالإضافة إلى التحديات المباشرة للأزمة الراهنة، هناك حاجة إلى زيادة التركيز على التعافي من الجائحة. ويمكن التخفيف من تأثير كوفيد-١٩ إذا تصرفنا على الفور وبشكل جماعي. ونشيد بجهود مختلف المنظمات الدولية والإقليمية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وحركة بلدان عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي والكومنولث والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجماعة شرق أفريقيا، ضمن جهات أخرى، في التصدي للجائحة.

”إننا نشيد بالمجتمع الدولي لما قدمه من دعم حتى الآن في التصدي للجائحة. وكانت القرارات التي اتخذها

التي تؤدي إلى خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات. ومن الواضح أنه لا يوجد بلد في مأمن من هذه الكوارث. إن التصدي لتغير المناخ يتطلب منا جميعاً اتخاذ إجراءات فعالة وجريئة متعددة الأطراف. فقد ظلت أوغندا، على سبيل المثال، تعاني من فترات جفاف طويلة وذوبان أغطية جليدية على أعلى جبل فيها، جبل روينزوري، وفيضانات وتساقط أمطار غير منتظم وانهارات أرضية. وقد شهدنا مؤخراً تأثير الأمطار الكثيفة والمطولة التي زادت من مستويات المسطحات المائية الرئيسية وتسببت في فيضانات في مناطق عديدة من البلد. وستواصل الحكومة الاستثمار في تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره التي تشمل توسيع نطاق الحصول على الطاقة النظيفة واستهلاكها من أجل تعزيز الإنتاج، فضلاً عن زيادة الغطاء الحرجي والأراضي الرطبة، بما يتماشى مع مساهماتنا الطموحة المحددة وطنياً. وستمكننا تلك الاستثمارات من وقف التدهور البيئي والآثار الضارة لتغير المناخ والحد من هذه الآثار وعكس اتجاهها، فضلاً عن تحسين الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية لتحقيق نمو اقتصادي شامل.

”ولا تزال تعبئة وسائل التنفيذ للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، بما في ذلك القدرة على التكيف أمراً بالغ الأهمية، لا سيما على الصعيد الدولي. وفي ذلك الصدد، ستدعم أوغندا مقترحات العمل الجريئة في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في عام ٢٠٢١، في مجالات التخفيف والتكيف والتمويل. ولذلك، نحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها المالية وفقاً لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ لتوفير ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ لمساعدة الدول الأطراف النامية في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها على

ففي أوغندا، على سبيل المثال، تقوم مصانع الملابس بصنع الأقمشة وبدأت الجامعات في صنع أجهزة التنفس وتعكف مصافي السكر على تصنيع مطهرات اليدين.

”لقد أظهرت أوغندا التزامها بزيادة الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وفي أعقاب جائحة كوفيد-١٩ المستمرة، وندرك الآن أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى مواصلة التركيز على الجهود الحاسمة لتحقيق هدف التنمية المستدامة الشامل المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وحفز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

”لقد أحرز التقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كما ورد في تقريرنا الثاني للاستعراض الوطني الطوعي، الذي عُرض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠. وقد اعتمدت أوغندا في ذلك الصدد خططها الإنمائية الوطنية الخمسية الثالثة للفترة ٢٠٢٠/٢١ إلى ٢٠٢٤/٢٥ تحت شعار ”التصنيع المستدام من أجل النمو الشامل والعمالة وتكوين الثروة”. وتشدد الخطة على تدخلات رئيسية في فئات تحويلية واسعة للتنفيذ، بما في ذلك حماية البيئة والحوكمة والتصنيع والعمل بشكل وثيق مع الشركاء الإنمائيين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما في سياق إعادة البناء بشكل أفضل في أعمال التعافي من جائحة كوفيد ١٩. وتولي الأولوية للقضاء على النهج الانعزالي في تقديم الخدمات وتعزيز أوجه التآزر بين القطاعات وفيما بين الجهات الفاعلة الأخرى في تنفيذ الأولويات والسياسات الوطنية في مجال التنمية المستدامة.

”ويظل تغير المناخ أحد أكبر التحديات في عصرنا. فما زلنا نشهد كوارث تغير المناخ في جميع أنحاء العالم

منظومة الأمم المتحدة وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠١٦ و عام ٢٠١٨، على التوالي، من أجل جعل النظام الإنمائي أكثر استراتيجية وخضوعا للمساءلة وشفافية وتعاوننا وكفاءة وفعالية وموجها نحو تحقيق النتائج. وقد نشأت تلك الموافقة عن الحاجة إلى إعادة ترتيب أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية بحيث تدعم البلدان في جهودها الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونشيد بالأمين العام على التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الإصلاحات المعتمدة بالتشاور مع الدول الأعضاء. وستعمل أوغندا في إطار مجموعة ال ٧٧ والصين خلال الدورة المقبلة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لضمان تلقيها التوجيه الملائم في مجال السياسات على مدى السنوات الأربع المقبلة لدعم البلدان في التعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في ولاياتها القضائية.

”وظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب يثبت أنه عنصر هام من عناصر التعاون الدولي في التصدي للتحديات العالمية في الجنوب العالمي، ولا سيما خلال جائحة كوفيد-١٩ الحالية. وقد تلقت بلدان الجنوب في العالم دعما من نظرائها العالميين، مما عزز قدراتها الوطنية والإقليمية على التصدي لجائحة كوفيد-١٩ غير المسبوقة. وإذ تدرك أوغندا الدور الحاسم الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإنها ستواصل دعم تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وسط أعضاء مجموعة ال ٧٧ والصين وداخل الأمم المتحدة، تمشيا مع مبادئها. وأنطلع، بوصفي مضيفا لمؤتمر القمة الثالث بين بلدان الجنوب، إلى الترحيب بزعماء مجموعة ال ٧٧ والصين في مؤتمر القمة، المقرر عقده في كمبالا في مواعيد مناسبة في عام ٢٠٢١.“

السواء. وما زلنا نشهد كذلك اتجاهها متزايدا في فقدان التنوع البيولوجي، حيث تتعرض الأحياء البرية وغيرها من الأنواع الحية للخطر والانقراض. إننا جميعا نعتمد اعتمادا كبيرا على الكوكب في سبل عيشنا. وينبغي لنا بالتالي أن نعيد تأكيد تصميمنا في ذلك الصدد على حماية الكوكب من التدهور، بما في ذلك من خلال الإنتاج والاستهلاك المستدامين والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية حتى يمكنه دعم احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة.

”وإذ تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، تنضم أوغندا إلى مجتمع الأمم في الاعتراف بالشرعية والمقدرة التنظيمية والأثر المعياري والنجاحات التي لا يمكن إنكارها التي يمكن أن تحققها رؤيتنا المشتركة. بيد أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله من أجل زيادة تعزيز التعاون الدولي في تحقيق الأهداف المترابطة الثلاثة المتمثلة في السلم والأمن العالميين والإقليميين والتنمية الاقتصادية المستدامة للجميع والنهوض بحقوق الإنسان وكرامته.

”كما تصادف هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين نهاية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، في وقت لا يزال فيه ١٧ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي في السجلات فيما يتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وتبقى مسألة الصحراء الغربية التي لم تحل بعد المسألة الوحيدة التي تقف في طريق القضاء التام على الاستعمار في القارة الأفريقية. ولذلك تشارك أوغندا المجتمع الدولي تأكيد التزامه بالأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المبادئ المتعلقة بالمساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب.

”وقد وافقت الجمعية العامة على الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية لتنمية

الطبيعي الجديد الذي أوجدته الأزمة يمكن أن يخدم مصالح المتطرفين العنيفين والجماعات الإرهابية. ولا تزال أوغندا ملتزمة بدعم الجهود العالمية والإقليمية لمكافحة الإرهاب. وفي منطقتنا، لا تزال الجماعات الإرهابية، مثل حركة الشباب وبوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة والقوات الديمقراطية المتحالفة تشكل تهديداً لأمننا وتنميتنا المشتركين. والقضاء عليها يتطلب استجابات تعاونية وحازمة.

”وبعد ٧٥ عاماً من وجود الأمم المتحدة، أصبح إصلاح مجلس الأمن أكثر إلحاحاً وضرورة من أي وقت مضى. إن الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة، مثل وباء الصحة العالمي، أسباب القاهرة لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن. فالإصلاح سيزيد من تعزيز سلطة المجلس وكفاءته. وبعد مرور خمسة وسبعين عاماً، حان الوقت لاتخاذ خطوات جريئة لمعالجة الظلم والخلل القائم منذ أمد بعيد في التشكيل الحالي لمجلس الأمن. وينبغي أن نفتح المجال أمام التمثيل العادل للمناطق غير الممثلة والممثلة تمثيلاً ناقصاً، ولا سيما أفريقيا. إن المسائل الأفريقية تغطي على جدول أعمال المجلس، ولكن أفريقيا لا تزال هي المنطقة الوحيدة بدون تمثيل في الفئة الدائمة لأعضاء مجلس الأمن، كما أنها ممثلة تمثيلاً ناقصاً في فئة الأعضاء غير الدائمين. وينبغي أن نبرهن على الإرادة السياسية لرفع الظلم التاريخي الذي لحق بالقارة الأفريقية. ولذلك، نحث جميع الدول الأعضاء على العمل على إحراز التقدم بشأن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

”وأخيراً، ستجرى في وقت لاحق من هذا العام انتخابات هامة لقضاة محكمة العدل الدولية، وهي أحد الأجهزة الرئيسية لمنظمتنا. لقد قبلت أوغندا الولاية القضائية الإلزامية للمحكمة، بدون أي تحفظات، منذ آذار/مارس ١٩٦٣، عندما كنا عضواً جديداً في أسرة الأمم المتحدة.

”وتشيد أوغندا بالأمين العام على ندائه حسن التوقيت من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي خلال جائحة كوفيد-١٩. وما من شك في أنه كان للجائحة أثر عالمي على جميع جوانب حياتنا، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي جميع البلدان تقريباً في جميع أنحاء العالم. وحيثما استمرت الصراعات المسلحة والحروب، زادت الجائحة الأوضاع المتفاقمة سوءاً. لقد واصلت المنظمات الأفريقية القارية ودون الإقليمية الاضطلاع بدور حاسم في منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات في جميع أنحاء القارة. وأرحب بالشراكة والمشاركة المباشرة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن، التي تسارعت في السنوات الأخيرة. وقد أظهرت تجربتنا أنه حيثما دعم المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بصفة خاصة، الجهود الإقليمية تكلفت تلك الجهود بالنجاح. فينبغي لنا أن نشجع تلك الشراكة ونعززها.

”تواصل أوغندا دعم جهود السلام والأمن في المنطقة والنهوض بها. ونذكر تماماً أن رخاء البلدان في منطقتنا وخارجها وتنميتها يرتبطان ارتباطاً لا ينفصم بالسلام والأمن. ولا يزال نشارك بنشاط في المبادرات الإقليمية مثل مبادرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي، ويشجعنا ما نشهده من تقدم. وسنواصل دعم جهود السلام ضمن تلك الأطر، مثل الجهود المبذولة في جنوب السودان، والانتقال السياسي في السودان وجهود تحقيق الاستقرار في الصومال.

”ولا يزال خطر الإرهاب تحدياً أمنياً في عصرنا. وينبغي أن نضع في اعتبارنا أنه على الرغم من أن التدابير المتعلقة بمكافحة كوفيد-١٩ وعدداً من التدابير التي اتخذتها الحكومات في جميع أنحاء العالم ربما ساعدت على قمع أنشطة الجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة، فإن الوضع

وتحنا على العمل معا بحزم لوقف هذه الآفة. ولهذا أرحب باختيار موضوع هذه الدورة للجمعية العامة، "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف - معالجة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال". والموضوع، من نواح كثيرة، رمز لبيئة القلق العامة، التي تجربنا على أن نكون متحدين ومتضامنين وأكثر تصميمًا. إن وباء كوفيد-19 تتطلب منا توضيحات كبيرة، ونجاحنا في وقف الأزمة سيرتحن باستعدادنا لتوحيد جهودنا لمكافحة الوباء ومنع شعوبنا من الوقوع مرة أخرى في براثن الفقر المدقع. ومن المؤسف أن وباء كوفيد-19 أبطأ جهودنا لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في مجالات الصحة والجوع والعمل اللائق. ولذلك من الضروري أن يعتمد المجتمع الدولي نهجًا متضافرًا وعالمياً ومنتسقا للتصدي للوباء على النحو المناسب. وفي هذا الصدد، أثنى على مبادرة الأمين العام الذي أطلق منذ بداية الوباء استجابة عالمية من منظومة الأمم المتحدة للتصدي لهذا الوباء وتوجيه دولنا لحماية نفسها من عواقبه السلبية .

وقد ثبت أنه نظرا للطبيعة الشديدة العدوى للفيروس، فإن التدابير الوقائية التي نتخذها اليوم لن تكون كافية بمفردها لمواجهةته والقضاء عليه في نهاية المطاف. ولذلك فإن التطعيم لا يزال هو الحل الدائم. وفي هذا الصدد، يشجع بلدي جميع البحوث الجارية في جميع أنحاء العالم لتحقيق ذلك الهدف. وعلى الرغم من أن هذا الأمر يبشر بالخير، فإننا نواجه بالفعل مسألة الحصول على اللقاحات في المستقبل. وعلى الرغم من أن شركات الأدوية تخصص موارد مالية هائلة لتحقيق هذه الغاية، يجب ألا نضحى بإنسانيتنا من أجل الربح الاقتصادي. ولذلك، سيتعين علينا ضمان أن يكون الحصول على أي لقاح في المستقبل ضد كوفيد-19 منصفًا وميسورًا وغير خاضع لقوى السوق. وبناء على ذلك، أرحب باعتماد الجمعية العامة لقرار

ونحن فخورون بأن القاضية جوليا سيوتيندي ممثلة أوغندا، وهي أول امرأة أفريقية في المحكمة وإحدى النساء اللواتي خدمتها بامتياز، سيعاد انتخابها لولاية ثانية وأخيرة. وأشيد بالقاضية جوليا سيوتيندي أمام الجمعية العامة وأطالب بدعمها لإعادة انتخابها لولاية ثانية وأخيرة في محكمة العدل الدولية".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمثل الدائم لتوغو.

السيد كبايدو (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسًا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين. كما نشيد بالعمل الممتاز الذي قام به الرئيس المنتهية ولايته، فخامة السيد تيجاني محمد - باندي، الذي أسهم في النهوض بالمنظمة من خلال حكمته وقيادته خلال الفترة الصعبة التي نمر بها. وأود أيضا أن أؤكد مجددًا ثقتنا في الأمين العام أنطونيو غوتيريش على المهارة التي يسعى بها لتحقيق أهدافنا المشتركة، وأن أشيد به.

وإذ نشرف على نهاية ٢٠٢٠، فإن هذا العام سيعتبر بلا شك واحدًا من أصعب السنوات في التاريخ من حيث أزمة الصحة العامة الناجمة عن وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، الذي انتشر في جميع أنحاء العالم وتسبب في معاناة إنسانية لا توصف. وقد كشف الوباء عن العديد من أوجه الضعف غير المتوقعة في أوساط المجتمع الدولي، وتسبب في الوقت ذاته في أزمة اقتصادية غير مسبوقه. وبينما نتداول هنا في الجمعية، لا نزال نبحث عن علاج دائم لهذا الوباء. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بذكرى جميع ضحايا الفيروس، وأن أنوه بالعمل الرائع الذي قام به العاملون في مجال الرعاية الصحية من جميع البلدان الذين وأنقذوا ملايين الأرواح.

ولهذا فإن هذه الدورة تتعقد في سياق غير عادي تماما يزداد فيه عالمنا اضطرابا أكثر من أي وقت مضى. والمأساة الإنسانية الناجمة عن الوباء تضع تعددية الأطراف على المحك

التدابير المتخذة الوقاية من خلال التباعد البدني وتعبُّب الحالات والارتداء الإلزامي للأقنعة، والتثقيف والتوعية بين السكان. كما أغلقنا مناطق مختلفة من البلد وفرضنا حظر التجول وأغلقنا الحدود والمدارس والجامعات وحظرنا التجمعات.

وفيما يتعلق بالرعاية الصحية، فتحت الحكومة مراكز مخصصة في لومي ودُرب الموظفون في جميع المناطق الاقتصادية في البلد، وزودت المختبرات باللوازم والمعدات الطبية والوقائية. ووضعت اللجنة العلمية خطة علاجية. واتخذنا تدابير اجتماعية مختلفة لصالح السكان، ولا سيما أكثر القطاعات ضعفا للتخفيف من أثر الجائحة - تخفيض تكاليف المياه والكهرباء، وإلغاء الضرائب على الاحتياجات الأساسية وتوزيع الأغذية وتقديم الدعم إلى أكثر المواطنين حرمانا من خلال برنامج نوفيستي للتحويلات النقدية، وأخيرا دعم الأعمال التجارية. ولذلك، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن شكرنا الخالص لشركائنا المختلفين ولجميع الذين يساعدون توغو في مكافحة الجائحة.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة هذا العام، من المناسب أن نلاحظ أن مؤسستنا قد أحرزت تقدما كبيرا في مجالات بناء السلام واحترام حقوق الإنسان وتعزيز التنمية المستدامة حقا، على الرغم من التحيزات التي يتعين التغلب عليها. ومن أهم إنجازات المنظمة في مجال تعزيز السلام والأمن، نشير إلى عمليات حفظ السلام التي ساعدت على إنقاذ أرواح الكثيرين واستعادة الاستقرار والأمن في عالم انتشرت فيه النزاعات والتهديدات الناشئة مثل الإرهاب والتطرف العنيف. وتم تعزيز وتحسين عملياتنا لحفظ السلام، التي تشارك فيها توغو بوصفها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، بمرور الوقت. وهذا حدث مناسب للترحيب بتحولها بعزم وعلى نحو متزايد نحو نهج وقائي ومتعدد الأبعاد.

وفي مجال التنمية، لا يزال اعتماد المنظمة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٥ أكثر الأدوات طموحا

منظمة الصحة 73.1، الذي تنص بموجبه الدول الأعضاء على أن يكون الحصول الكامل على أي لقاح من هذا القبيل وغيره من الأدوية ذات الصلة متاحا في الوقت المناسب ومنصفا وعالي الجودة وآمنا وميسورا للجميع. ويرحب بلدي أيضا بمبادرة مرفق كوفاكس التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية - وهي آلية لشراء مجموعة من اللقاحات المحتمل ضد كوفيد-١٩ بتنسيق من التحالف العالمي للقاحات والتحصين - والتي ستضمن لكل بلد مشارك الحصول على اللقاحات بصورة عادلة ومنصفة من خلال إطار مخصصات تعتمز منظمة الصحة العالمية وضعه .

كما أن القارة الأفريقية، التي تواجه قسوة الفقر والآفات الطبيعية المتوطنة والدورية، تشهد أيضا انتشاراً مقلماً للمرض. ولمواجهة ذلك، نفذ الاتحاد الأفريقي استراتيجية للرقابة والوقاية، أوصت بها المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، تقدر تكلفة تنفيذها وحدها بأكثر من ٢٠٠ بليون دولار. كما أنشأ منصة اللوازم الطبية الأفريقية لتحسين توفير المعدات واللوازم الطبية المتصلة بـ "كوفيد-١٩" التي أصبحت إمكانية الحصول عليها أكثر صعوبة بسبب زيادة الطلب عليها في السوق. وفي هذا الصدد، أرحب بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للتصدي للتحديات التي تفرضها الجائحة. ويعتقد بلدي أن دعوة الأمين العام إلى قادة مجموعة العشرين لاعتماد خطة لإنعاش البلدان النامية، فضلا عن الدعوات إلى تعليق الديون وإلغائها، ستؤدي إلى اتخاذ الإجراءات المطلوبة.

وفي إطار استجابتها لجائحة كوفيد-١٩، وبعد تشخيص أول حالة إصابة بالمرض في ٦ آذار/مارس، شكّلت توغو لجنة للأزمات، يرأسها شخصيا رئيس الجمهورية، فضل عن وضع استجابة تنسيقية وطنية وتشكيل لجنة إدارية ولجنة علمية. ونظرا للأثر الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأجل للمرض، أنشأت حكومة بلدي أيضا صندوقا وطنيا للتضامن والإنعاش الاقتصادي بقيمة ٤٠٠ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أو ما يقرب من ٦٦٥ مليون دولار. وتشمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة.

السيد غاستورن (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أدلى بهذا البيان بالنيابة عن فخامة السيد جون بومي جوزيف ماغوفولي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، الذي لم يتمكن من الانضمام إلى هذه الجلسة للجمعية العامة بسبب حملة الانتخابات العامة الجارية في البلد. ويترشح السيد ماغوفولي لولاية رئاسية ثانية في انتخابات ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. تود حكومة تنزانيا أن تؤكد عزمها على ضمان إجراء الحملات والانتخابات هذا العام بطريقة ديمقراطية وسلمية ونزيهة وشفافة، كما فعلت تنزانيا في جميع انتخاباتها بنجاح منذ عام ١٩٦٥.

تهنئكم جمهورية تنزانيا المتحدة تهنئة حارة، سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل وتعاونونه خلال فترة ولايتكم الموقرة. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، سعادة السيد تيجاني محمد - بندي، على ما أبداه من قيادة والتزام ممتازين خلال فترة ولايته في أوقات عصيبة.

لقد كان من دواعي الحزن الشديد أن فقدت تنزانيا في تموز/يوليه أحد قادتها العظماء، وهو الراحل بنجامين ويليام مكابا، الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناني لجميع الأشخاص على تعازيهم.

تعتمد المناقشة العامة لهذا العام على تعددية الأطراف المناسبة تماما لشاغلنا الرئيسي المتمثل في كفالة عدم السماح بتخلف أحد عن الركب. ونرحب بموضوع المناقشة العامة ونؤيده تماما. فأنتم تتولون الرئاسة، سيدي، في أوقات عصيبة، حيث ما زال العالم يكافح جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) التي لم يسبق لها مثيل. ويذكرنا تفشي وانتشار كوفيد-١٩ في جميع أنحاء العالم بأننا بحاجة إلى تعزيز التضامن في إطار النظام المتعدد

لضمان رفاه شعوبنا حتى الآن. وتدمج خطة عام ٢٠٣٠ التي تستفيد من الخبرة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - في نهج شامل. وبرعت المنظمة أيضا في تعزيز حقوق الإنسان. وتزايدت المعايير الدولية لحقوق الإنسان في مجالات مختلفة، وخاصة فيما يتعلق بالنساء والأطفال.

ولكن يجب ألا تجعلنا هذه النجاحات التي تحققت هنا وهناك نغفل عن أن المنظمة لا تزال تواجه تحديات أخرى كثيرة. ولن يمكننا التصدي لها بصورة فعالة وناجحة إلا من خلال التعاون والتضامن الدوليين المستمرين. ولم تتمكن بعد من طرد شبح الحرب والنزاعات المسلحة بجميع أشكالها. واتخذت هذه النزاعات في الوقت الحاضر شكلا جديدا تحركه جهات فاعلة من غير الدول وشبكات عديدة تغذي الإرهاب والتطرف الديني، بما في ذلك في بلدان منطقة الساحل ووسط أفريقيا. علاوة على ذلك، يعدُّ تغير المناخ، وخاصة الأحداث المناخية المدمرة التي شهدناها مؤخرا في أفريقيا وأزمة الهجرة تحديات يجب على المنظمة أن تواجهها باستجابات جريئة ومستدامة لكي يتسنى لها تحقيق المثل العليا التي تقوم عليها.

إن طموحات شعوبنا كبيرة وملحة، ويحث بلدي جميع الدول على تحمّل مسؤوليتها في الوفاء بها والالتزام باتخاذ الإجراءات اللازمة، الأمر الذي يتطلب تنشيط وإصلاح منظمنا، ولا سيما أجهزتها الرئيسية، بما فيها مجلس الأمن، لجعلها أكثر تمثيلا وتكيفاً مع متطلبات عصرنا. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن من شأن زيادة الشفافية والعدالة والإنصاف والديمقراطية، فضلا عن الاحترام التام للمساواة في السيادة وكرامة الدول، ولا سيما في أفريقيا، أن تمكن المنظمة من كتابة فصل جديد في وجودها. تحقيقاً لتلك الغاية، يجب ألا نستسلم لإغراء الانغلاق كدول. فلنمضي معا ونوحد صفوفنا على أمل السلام والتنمية اللذين لا تزال شعوبنا ملتزمة بتحقيقهما التزاما راسخا.

السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، نضال العديد من الدول الزميلة من أجل التحرر في كفاحها من أجل استعادة استقلالها. وعلى مر السنين، شاركت تنزانيا أيضا في تعزيز ركائز الأمم المتحدة في مسائل السلام والأمن وفي العمل نحو المستقبل المستدام الذي نأمل جميعا أن نراه. ونحن فخورون بالمشاركة تحت مظلة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام. لدى تنزانيا حاليا أكثر من ٣ ٣٠٣ ٢ من حفظة السلام يخدمون في ست بعثات، ونعتقد أن السلام والأمن هما حجر الزاوية في تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية.

ولا شك في أن تعددية الأطراف أداة هامة للتعاون فيما بين الدول، كما أثبتت الأمم المتحدة باقتدار. وإذ ندخل عقد العمل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ما زلنا نعتقد أن الأمم المتحدة هي في نهاية المطاف المنبر المناسب للتصدي للتحديات العالمية. وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، حققت حكومة تنزانيا الحالية عددا من الإنجازات في قطاعات مختلفة. وينمو اقتصادنا الوطني بمعدل ٦,٩ في المائة، مقارنة بنسبة ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٥. غير أن COVID-19 أدى إلى خفض توقعات النمو إلى ٥,٥ في المائة، مما أسفر عن حاجتنا إلى العون لدعم توقعات نمو اقتصادي أكثر حيوية. وظلت معدلات التضخم مستقرة عند رقم أحادي بنسبة ٤,٤ في المائة، مع تسجيل أدنى معدل عند ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٩. ونتيجة لذلك، أعلن البنك الدولي في ١ تموز/يوليه عن رفع مستوى الاقتصاد التنزاني من وضع أقل البلدان نموا إلى الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، قبل خمس سنوات من توقعات الرؤية الإنمائية الوطنية لعام ٢٠٢٥. وهذا الإنجاز هو نتيجة للتدابير الوطنية المختلفة، التي تركز أساسا على مكافحة الفساد، وتحسين الإدارة العامة، والإدارة السليمة للموارد العامة والطبيعية. وقد أمكن تحقيق ذلك أيضاً من خلال الإصلاحات التي أجرتها الحكومة وشراكاتها مع مختلف الشركاء

الأطراف لمواجهة التحديات العالمية. لقد أودت الجائحة بحياة الكثيرين للأسف وسببت اضطرابا لاقتصادات البلدان والعالم بأسره. وأود في هذا السياق أن أعرب عن تعازينا القلبية لأسر وأحباء المتوفين، وأعرب عن تمنياتنا للشفاء العاجل لمن يخضعون للعلاج. ونقدر أيضا جميع المبادرات التي اتخذت في إطار منظومة الأمم المتحدة بهدف تعبئة الجهود لمواجهة الجائحة، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات لمنع زيادة انتشارها.

وعلى الصعيد الوطني، اتخذت حكومة بلدنا إجراءات متضافرة وحاسمة للتخفيف من انتشار المرض والحماية منه، مما أسفر حتى الآن عن نتائج إيجابية في مكافحة الجائحة في بلدنا. وقد استؤنفت الآن جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بصورة طبيعية. وعلى الرغم من هذه النجاحات، لا يمكننا أن ننكر الآثار السلبية التي خلفتها الجائحة في بلدنا وفي العالم بأسره، لا سيما فيما يتعلق بأقل البلدان نموا والبلدان النامية. ونعرب عن تقديرنا الخالص لشركائنا في التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية التي استكملت جهودنا الوطنية لمكافحة الجائحة من خلال تخفيف عبء الديون، وتأجيل مدفوعات الديون، وتقديم المنح. وبنفس الروح، تحث تنزانيا كذلك المؤسسات المالية الدولية والشركاء الإنمائيين على وضع آليات لتوفير الموارد بلا شروط لاستكمال جهود أقل البلدان نموا والبلدان النامية في مكافحة الجائحة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المزيد من تدابير تخفيف عبء الديون لتمكينها من تحديد اقتصاداتها بسرعة أكبر.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المنظمة، تود جمهورية تنزانيا المتحدة أن تؤكد من جديد التزامها المشترك بالحفاظ على ركائز الأمم المتحدة - السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. ولا يزال استقلال تنزانيا شاهدا رائعا على التزام منظمنا بالمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة. لقد كانت الأمم المتحدة أساسية في تيسير استقلالنا. ولا تزال تنزانيا عضوا ملتزما في الأمم المتحدة، وقد دعمت، من خلال لجنة المسائل

الرئيسية ومرافق النقل الأخرى، بدءاً من خط السكك الحديدية العادي الذي يمر عبر وسط تنزانيا إلى ترميم المرافق الأخرى للنقل بالسكك الحديدية في الممر الشرقي. وتشمل الإنجازات الأخرى تصنيع وتجديد السفن لتحسين النقل المائي ووسائل الربط في المناطق التي تحيط بها مسطحات مائية. وأشرفت الحكومة أيضاً على شراء ١١ طائرة، ثمان منها تعمل تجارياً.

وفي محاولة لبناء الاقتصاد الصناعي في تنزانيا، شرعنا في إنشاء ٤٧٧ ٨ صناعة جديدة في الفئات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. وقد سار ذلك جنبا إلى جنب مع بناء محطة رئيسية لتوليد الطاقة الكهرومائية على نهر روفيجي ستكون قادرة على توفير ١١٥ ٢ ميغاواط من الكهرباء، وهو ما يكفي لتعزيز إمداد الصناعة بالطاقة. ويسعى مخططنا للاقتصاد الصناعي والتنمية البشرية إلى معالجة العقبات التنظيمية والمتعلقة بالهياكل الأساسية وبالتالي تهيئة إطار تنظيمي للاستثمار وقطاع الأعمال يتسم بالذكاء والفعالية والإنصاف. ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لدعوة وتشجيع المستثمرين الدوليين على القدوم والاستثمار في مختلف القطاعات في تنزانيا. لدينا بيئة استثمارية مستقرة ومواتية ونتطلع إلى الترحيب بالجميع.

وهنا، أود أن أتكلم بالتفصيل عن عدد من المسائل التي ترى حكومتني أنها تتطلب اهتماماً دولياً خاصاً، وبالتالي من الضروري التشديد عليها.

ينبغي أن نذكر أنفسنا بأن مصداقية الأمم المتحدة تستند إلى مجلس أمن جيد التمثيل ومستجيب. وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد على الموقف الأفريقي الموحد، على النحو المبين في توافق آراء إنزولويني وإعلان سرت.

في ١٧ آب/أغسطس، سلمت تنزانيا رئاسة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى موزامبيق. وتفخر تنزانيا بأنها خدمت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لمدة عام ووسط عدد من التحديات، بينما حققت إنجازات في مجالات السلام والأمن

الإنمائيين. ولذلك، نود أن نعرب عن امتناننا الصادق للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها وغيرها من الشركاء في التنمية.

وفي جهودنا الرامية إلى إدماج التنمية الاقتصادية والبشرية، أحرزنا تقدماً في تحسين الهياكل الأساسية اللازمة لتوفير الخدمات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، قمنا في السنوات الخمس الماضية ببناء ما مجموعه ١ ٧٦٩ مرفقاً للرعاية الصحية في جميع أنحاء البلد، تتراوح بين المستوصفات ومستشفيات الإحالة. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تشييد وتجديد الهياكل الأساسية للمياه إلى تحسين فرص حصول ٧٠,١ في المائة من السكان في المناطق الريفية و ٨٤ في المائة في المناطق الحضرية على المياه النظيفة والمأمونة. ووفرت كهربية الريف الكهرباء إلى ما مجموعه ٩ ١١٢ قرية من أصل ١٢ ٢٦٨ قرية في تنزانيا.

وبعد مرور ٢٥ عاماً على اعتماد منهاج عمل بيجين، لا يزال انعدام المساواة واضحاً جلياً في العالم. وعلى الرغم من التحديات التي لا تزال قائمة، تمكنت تنزانيا من وضع أطر وطنية مختلفة لتوجيه تنفيذ التدابير التي تكفل المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بما في ذلك تعميم أهداف المساواة بين الجنسين في جميع السياسات والبرامج الحكومية. وفيما يتعلق بتعزيز الحق في التعليم، أشرفت الحكومة أيضاً على أعمال تشييد وإصلاح رئيسية لمرافق التعليم والتعلم، فضلاً عن توفير التعليم المجاني في المدارس الابتدائية والثانوية. وقد رفع ذلك نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية من مليون طالب في عام ٢٠١٥ إلى ١,٦ مليون طالب في عام ٢٠٢٠. وبالتالي، ارتفع عدد الطلاب المتحقيين بالمدارس الثانوية أيضاً من ١,٦ مليون طالب في عام ٢٠١٥ إلى ٢,١ مليون هذا العام.

وعززت الحكومة الترابط وتمكنت من شق طرق بطول ٣ ٥٠٠ كيلومتر وبناء العديد من الجسور الكبيرة في السنوات الخمس الماضية. وعلاوة على ذلك، قمنا بتحديث الموانئ

وفيما يتعلق بقضية فلسطين، ما زلنا نؤيد حل النزاع بين إسرائيل وفلسطين، الذي يتوقف على حل الدولتين الذي يعيش فيه كلاهما جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

وأود أن أختتم بياي بالتعهد للجمعية بأن جمهورية تنزانيا المتحدة ستواصل تقديم الدعم اللازم للأمم المتحدة لضمان النجاح في جميع جداول الأعمال العالمية الهامة، بما في ذلك تعزيز المساواة وتقرير المصير للدول، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية، وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وعمليات إصلاح الأمم المتحدة. ومرة أخرى، نعيد تأكيد التزامنا بتعددية الأطراف وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تبنيها من أجل عالم عادل وأفضل. بارك الله في جمهورية تنزانيا المتحدة، وبارك الله في أفريقيا، وبارك الله في الأمم المتحدة، وليباركنا الله جميعاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة. وأود الآن أن أدلي ببيان.

وأنا أختتم جلسة اليوم، أود أن أشكر جميع القادة على إسهاماتهم في المناقشة العامة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. لقد كانت موضوعية واستثنائية. لأول مرة في تاريخ المنظمة لم يتمكن قادة العالم من الحضور إلى هنا شخصياً، ولكن ذلك لم يمنع تعددية الأطراف من العمل على أعلى المستويات. لقد وضع رؤساء الدول ورؤساء الحكومات والوزراء جدول أعمال كاملاً لا يدعم الأولويات التي حددتها فحسب، بل يوفر أيضاً توجيهاً معززاً بشأن الخطوات اللازمة للتغلب على التحديات التي نواجهها. إن السمة الإضافية المتمثلة في الملاحظات الاستهلاكية التي أدلى بها الممثلون الدائمون كانت تجربة رائدة وحافظت على روح المناسبة.

وحقيقة أن العديد من زعماء العالم اختاروا أن يخاطبوا الجمعية العامة هي شهادة على قوة الأمم المتحدة وأهميتها. لا يوجد منبر آخر في جدول الأعمال الدولي يتمتع بهذه الصلاحية للدعوة إلى عقد الاجتماعات. ولا يمكن لأي منظمة

والديمقراطية والحكم الرشيد والتكامل المالي والتنمية الاجتماعية. وتعكس تلك الإنجازات التزام تنزانيا الدائم والمستمر في قيادة الجهود المتصلة بالتكامل الإقليمي والعلاقات الدولية.

في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، انضمت تنزانيا إلى بلدان أخرى في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في إحياء يوم التضامن مع جمهورية زيمبابوي ضد العقوبات المفروضة على زيمبابوي. وما زلنا ندعو إلى رفع جميع أشكال التدابير القسرية الانفرادية في شكل الجزاءات المفروضة على زيمبابوي لتمهيد الطريق أمام التحول الاجتماعي والاقتصادي والتنمية الاقتصادية في ذلك البلد.

وكان أداء فخامة السيد إيفارستي ندايشيبي، رئيس جمهورية بوروندي، في حزيران/يونيه، تنويجاً للانتخابات الرئاسية التي طال انتظارها في بوروندي. وباختتام الانتخابات سلمياً، تحث تنزانيا المجتمع الدولي على مساعدة الحكومة الجديدة بتقديم المعونة التي تمس الحاجة إليها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواطني بوروندي والمنطقة بأسرها.

تكرر تنزانيا تأكيد موقفها الداعم لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تنعم بالاستقرار والسلم والرخاء. ونشيد بالجهود التي بذلتها حتى الآن الأمم المتحدة ومنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمجتمع الدولي بأسره لتحقيق ذلك. وفي هذا الصدد، نود أيضاً أن نؤكد أن المشاركة المستمرة والعملية أمر حاسم من أجل مواءمة موقف الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مع إعادة تشكيل لواء التدخل التابع للقوة، وذلك للحفاظ على قدرته الدفاعية الفعالة وفعالته التشغيلية ووحدة القيادة والسيطرة.

وقد أعربت تنزانيا دائماً عن رأي مفاده أن الحظر الاقتصادي الذي فرض على كوبا في عام ١٩٦٠ لم يعد ذا أهمية. ونشجع كلا الطرفين على الدخول في حوار بناء يرمي إلى تحقيق رفعه بشكل كامل.

واضح بأن الفيروس الذي يتجاهل الحدود العالمية يتطلب حلاً لنا جميعاً، وأننا جميعاً نواجه تحديات ناشئة عن الجائحة. ولم توقف الإجراءات الانفرادية هذا الانتشار. فهناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة لمكافحة الجائحة الحالية والاستعداد لمواجهة الصدمات الصحية في المستقبل. وقد طلبت مني الجمعية أن أركز على المسائل الثلاث التالية، التي سأواصل تناولها طوال فترة رئاستي:

أولاً، أهمية نظم الإنذار المبكر في تهيئة الظروف التي يمكن أن تمنع ظهور مرض آخر. ثانياً، نحن بحاجة إلى الشمولية في نهجنا للتعامل مع الأزمة. ثالثاً، ينبغي أن يكون لدينا إنصاف في الحصول على اللقاحات في المستقبل. وأشجع الممثلين، في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الجائحة، التي ستعقد في وقت لاحق من هذا العام، على تقديم حلول للسياسات بشأن تلك المسائل الثلاث التي تهدف إلى تعزيز التعاون وإعادة العالم إلى المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأنا أؤيد بكل إخلاص الدعوة إلى توزيع اللقاحات على نحو منصف لا من منظور عملي وحسب، ولكن من وجهة نظر أخلاقية أيضاً.

إن مرض فيروس كورونا هو اختبار عملي كشف عن نقاط ضعفنا والمجالات التي يجب أن نعززها معاً. وقد سرني أن أسمع أن العديد من الدول الأعضاء تعترف بالفرصة المتاحة لإعادة البناء بشكل أفضل حتى نكون أفضل استعداداً للأزمات في المستقبل. ونعلم جميعاً أنه يجب علينا أن نبنى القدرة على الصمود الآن للاستعداد لكل ما سيأتي غداً. ونعلم أن لدينا خريطة طريق لتحقيق ذلك في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك أرحب بالدعم الساحق الذي أظهره القادة لأهداف التنمية المستدامة ولعقد العمل باعتبارها أفضل سبيل لإنهاء الفقر وإنقاذ كوكب الأرض وبناء عالم أكثر سلاماً. وهذا أمر هام بشكل خاص عند النظر في الإجراءات المتعلقة

أخرى أن تجمع بين هذا العدد الكبير من القادة العالميين. ولا يوجد كيان آخر لديه القدرة على التصدي للتحديات العالمية مثل الأمم المتحدة. وقد أظهر زعمائنا السياسيون، من خلال حضورهم المرئي، التزامهم بتعددية الأطراف وبالأمم المتحدة. وأكدت الغالبية العظمى منهم هذا الالتزام في خطاباتهم. يسلم الكثيرون بأن تعددية الأطراف تمثل أكثر النظم فعالية للتصدي للتحديات العالمية مثل الجائحة وتغير المناخ. وأشكر الجمعية على تأييدها الكامل والشامل للنظام الدولي القائم على القواعد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وأحيط علماً أيضاً بالدعوات القوية جداً إلى الإصلاح وإلى أمم متحدة متزايدة الفعالية تتماشى مع حقائق القرن الحادي والعشرين ويمكنها أن تحقق المستقبل الذي ننشده.

وأرحب بالدعم القوي لدعوتي إلى تجديد الالتزام بتعددية الأطراف وتعزيزها، وفي هذا الصدد، أرحب باعتماد الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة بتوافق الآراء (القرار ١/٧٥). وبينما يمكن للبلدان ذات السيادة أن تتخذ الإجراءات التي تراها مناسبة، كان القادة واضحين بأن الحل في عالم مترابط ومتشابك لا يمكن أن تأتي إلا من الإجراءات المتعددة الأطراف التي تكون الأمم المتحدة محورها. وسأعتمد بقوة على الدول الأعضاء وقادتها، في السنة والأشهر المقبلة، لدعمي في ذلك الصدد. وأحث الجمعية على أن تظل إيجابية وأن تنظر إلى الصورة الأكبر. هناك شيء واحد واضح - نحن أقوى معاً. وقد كشفت مشاوراتنا العالمية بشأن الذكرى الـ ٧٥ لإنشاء الأمم المتحدة أن هذا هو بالضبط ما يريده الناس في جميع أنحاء العالم - المزيد من التضامن وتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين وأمم متحدة بقدر أكبر.

ومن المستحيل تجاهل الدعوة إلى التضامن في سياق الجائحة الحالية. تشير ملاحظات كل دولة عضو إلى العواقب الوخيمة المترتبة على جائحة فيروس كورونا. وكان هناك اعتراف

الشاملة المشتركة. وأرحب باستمرار التزام الدول الأعضاء بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية والتصديق على معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار وتنفيذها. إن السلام أكثر من مجرد غياب الحرب، ولكن كان مما أثلج صدري سماع الالتزام القوي بنزع السلاح - وهو أداة حاسمة لمنع نشوب النزاعات، إلى جانب الدبلوماسية الوقائية. وأدرك أيضا أن تحقيق توافق في الآراء بشأن هذه المسائل أمر صعب. ونحن بحاجة إلى بذل جهود مضمينة للتغلب على الانقسامات. وأنا على استعداد للعمل مع الجمعية ومجلس الأمن والأمن العام للمساعدة في إزالة الثغرات وتحسين الثقة، وأتطلع إلى مواصلة مناقشة المسألة خلال الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي سيعقد يوم الجمعة، ٢ تشرين الأول/أكتوبر، للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له.

إن التحديات التي تواجهنا هائلة، ولكن لدينا أيضا إمكانات هائلة للحلول. وبالعامل معا، يمكننا التغلب عليها. ويجب أن نُشرك الجميع قدر الإمكان في مداولاتنا. ولا يزال يتعين على الأمم المتحدة أن تحقق المساواة بين الجنسين. ولا يمكننا أن نتهاون. وأنا أعول على دعم الجمعية في ١ تشرين الأول/أكتوبر، فيما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وفيما يتعلق بمسألة المشاركة، سأسعى طوال فترة ولايتي إلى إشراك المجتمع المدني بطريقة مجدية حتى يمكن سماع طائفة متنوعة من الأصوات في هذه القاعة. وينبغي أن يشعر الناس الذين نخدمهم، ولا سيما المحتاجين أو الذين يعيشون في حالات ضعف، بأن شواغلهم يجري النظر فيها في الأمم المتحدة، التي تمثل الجمعية العامة أكثر أجهزتها تمثيلا.

قبل أن نرفع جلسة اليوم، أود أن أحيي موظفي الأمم المتحدة المتفانين، الذين لولاهم لن يتسنى تحقيق أي من ذلك. وينبغي أن نخص بالإشادة موظفي السلامة والأمن وموظفي

بالمناخ. تتخذ دول عديدة خطوات لتقديم مساهمات معززة محددة وطنياً قبل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي أرحب بها ترحيباً حاراً، وأشجع الآخرين على متابعة وتعزيز الجهود التي تبذل قبل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف المقرر عقده في غلاسكو العام المقبل. لقد أدت الجائحة إلى تحويل الموارد والاهتمام ولكن تغير المناخ لا يزال يشكل أكبر تهديد للبشرية في الأجل الطويل. ومع احتدام الحرائق وارتفاع مستوى سطح البحر وفقدان التنوع البيولوجي، تزداد الحاجة الملحة إلى السعي لتحقيق أهدافنا المناخية وإدماجها في خططنا لإعادة البناء بشكل أفضل بعد الجائحة. وسأعمل مع الدول عن كثب لجعل المؤتمر السادس والعشرين للأطراف علامة بارزة في سعينا المشترك لمكافحة التحديات المناخية. وأتطلع أيضاً إلى مناقشة أهمية التنوع البيولوجي، ولا سيما فيما يتعلق بالأمراض، في أول مؤتمر قمة للأمم المتحدة على الإطلاق بشأن التنوع البيولوجي، والذي سيعقد غداً. ولم تؤد الجائحة إلا إلى تفاقم الحالة. وبوصفي ممثلاً للأعضاء ككل، وفي حدود ولايتي، أعزم أن أتابع بانتظام مع مجلس الأمن والأمن العام فيما يتعلق بالحاجة الملحة التي تحدث عنها الممثلون. فبعد مرور ٧٥ على إنشاء منظمنا، لا تزال النزاعات مستعرة في جميع أنحاء العالم ولا تزال هناك أزمات عديدة طال أمدها دون حل. ويمكننا أن نجد حلولاً عملية إذا بذلنا جهوداً متضافرة لمنع عدم الاستقرار وتحقيق السلام المستدام. ويتفق الجميع على ضرورة الدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. لقد حان الوقت للتنفيذ. وأطلب إلى الجمعية أن تنظر في الآثار اليومية لهذه النزاعات المدمرة على المدنيين العاديين، بمن فيهم بعض الفئات الأكثر ضعفاً، مثل النساء والمشردين.

إن الانتشار النووي شاغل رئيسي، وأرحب بالخطوات المتخذة نحو نزع السلاح النووي، بما في ذلك دعم خطة العمل

التقدير في جميع المحافل. ومن ناحية أخرى، ينبغي لميانمار أن تنظر في مرآتها. إن سجلها في المعاملة اللاإنسانية لأقلياتها العرقية ليس بمجديد. وسياسة الدولة التي تنتهجها، وهي سياسة متعمدة تقوم على إقصاء شعبها واضطهاده، هي التي تحرض على التمرد وتحول البلد إلى أرض خصبة لجميع أنواع الجريمة المنظمة. بل إن بنغلاديش هي التي عرضت مرارا على ميانمار تعاوناً أمنياً مفيداً. ومع ذلك، لم تبد ميانمار أي اهتمام ولا تزال تلجأ إلى لعبة إلقاء اللوم على الآخرين بلا أساس.

وبينما نتكلم، يدور صراع ميمت في ولاية راخين. وعلى الرغم من النداء العالمي الذي وجهه الأمين العام لوقف إطلاق النار، تعمدت ميانمار إبقاء ولاية راخين خارج نطاق وقف إطلاق النار من أجل تنفيذ حملتها للإبادة الجماعية ضد شعبها، الروهينغيا. وكانت بنغلاديش من أوائل البلدان التي انضمت إلى النداء العالمي لوقف إطلاق النار.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مسألة الإعادة إلى الوطن. أولاً وقبل كل شيء، إن قضية الروهينغيا ليست قضية ثنائية. إنها مشكلة ميانمار الداخلية. وكما أكدت رئيسة وزراء بلدي من جديد في الجمعية العامة في وقت سابق من هذا الأسبوع (انظر A/75/PV.12)، فإن مشكلة الروهينغيا نشأت في ميانمار وحلها يكمن في ميانمار. وقد أصبحنا، بحكم كوننا جيرانا لميانمار، ضحايا لسياساتها وأعمالها الداخلية، التي أدت إلى إيواء أكثر من مليون من مواطنيها في أرضنا. وطالبنا باستمرار بحل هذه المشكلة التي طال أمدها من خلال الحوار. وأبرمنا اتفاقات ثنائية مع ميانمار بحسن نية. ولكن يبدو أن ميانمار لا تزال لا تنوي الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق، بل إنها تلجأ بدلا من ذلك إلى تشويه التاريخ والحقائق لتبرير أعمال الإبادة الجماعية التي ترتكبها. وقد أدلى وزير ميانمار بالادعاءات التي لا أساس لها من الصحة والاتهامات غير المبررة ضد بنغلاديش اليوم لتجنب الاعتراف بالتزامات ميانمار بإعادة الروهينغيا المشردين قسراً إلى

مكتب التصاريح وفريق المراسم والمترجمين الشفويين ومكتب رئيس الجمعية العامة وجميع موظفي إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، الذين تعاملوا بشكل ممتاز مع الظروف الجديدة وأدوا دوراً حاسماً في نجاح جلسة اليوم. فلنصفق لهم معاً.

أخيراً، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على إسهاماتها في مناقشة اليوم وعلى التزامها المستمر تجاه الأمم المتحدة. لقد وضعت الجمعية جدول أعمال جريئاً لي، يتماشى بشكل وثيق مع أولوياتي لهذه الدورة، وأتطلع إلى العمل مع الممثلين من أجل عقد دورة يمكن أن تسهم في تحسين حياة جميع الناس الذين نخدمهم.

لقد طلب عدد من الوفود الكلمة في سياق ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يتم الإدلاء بها ممارسة لحق الرد تحدد مدتها بعشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي للوفود أن تدي بها من مقاعدها.

السيدة مونيكّا (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): تأخذ بنغلاديش الكلمة ممارسة لحقها في الرد على البيان الذي أدلى به الوزير الاتحادي لمكتب مستشارة الدولة في ميانمار في وقت سابق اليوم (انظر A/75/PV.14، المرفق الثامن).

لقد غضبنا عندما شهدنا عرضاً سافراً آخر للأكاذيب والافتراءات من جانب ميانمار. إن بيان ميانمار بشأن التطورات في راخين، ولا سيما عملية الإعادة الثنائية إلى الوطن، ليس مجرد بيان ملفق، بل إنه مضلل للغاية. وترفض بنغلاديش بشدة هذه الاتهامات الباطلة والافتراءات والتحريف للحقائق. ونرفض بشدة الادعاءات بأن بنغلاديش تؤوي إرهابيين من ميانمار. فتحت قيادة رئيسة الوزراء الشبيخة حسينة، تلتزم بنغلاديش بسياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء الإرهاب وتمويل الإرهاب وغير ذلك من دوافع الإرهاب. ولا نسمح باستخدام أراضينا من قبل أي كيانات إرهابية تحت أي ذريعة. وقد أكسبنا سجلنا المحافل في مكافحة الإرهاب، مع الاحترام الواجب لحقوق الإنسان،

لمعالجة شواغلهم الأساسية. وقد ادعى وزير ميانمار أن ٣٥٠ من الروهينغيا عادوا إلى ميانمار بمحض إرادتهم. سيدي الرئيس، هذا الرقم هو ٣٥٠ شخصا من بين ١,١ مليون نسمة في غضون عامين.

وحتى لو قبلنا بيان الوزير، نود أن نعرف من هم هؤلاء الروهينغيا الـ ٣٥٠. وأين هم الآن؟ هل يعيشون في بيوتهم في أمان وأمن وكرامة؟ وفي غياب أي دليل ملموس على مكان وجودهم، فإن مجرد الإشارة إلى ٣٥٠ شخصا من أصل ١,١ مليون شخص لا تشهد على حدوث أي تحسن في الواقع الميداني في ميانمار. ومن الواضح أن ذلك لم يقنع شخصا واحدا من الروهينغيا الذين لجأوا إلى المخيمات بالعودة إلى وطنه. ولماذا لا يريدون العودة؟ السبب في ذلك أنهم لا يتقنون في ميانمار. وهم خائفون على حياتهم. ولا يعرفون ما ينتظرهم في ميانمار. ولا نزال نتلقى تقارير كل يوم عن استمرار عمليات العزل والتمييز وعمليات التطهير التي تطمس القرى، وتمحو موائل بأكملها، بل وتغير الخرائط. فإلى أين يعودون؟

ونحث ميانمار على التخلي عن سياسة الأكاذيب والدعاية التي تنتهجها وإظهار الإرادة السياسية الحقيقية اللازمة لإعادة مواطنيها في سلامة وأمن إلى ديارهم. وميانمار بحاجة إلى أن تُثبت لمواطنيها أنهم، عندما يعودون، لن يتعرضوا للقتل أو الاعتصاب أو التعذيب مرة أخرى. وينبغي لميانمار أن تتخذ إجراءات ملموسة، لا أن تسعى فقط إلى لفت اهتمام المجتمع الدولي بتوجيه نداءات جوفاء بشأن استعادة مواطنيها. ويجب على ميانمار معالجة الأسباب الحقيقية التي تمنع الروهينغيا المشردين من العودة طوعاً، وعدم اصطناع الحجج الزائفة أو إلقاء اللوم والمسؤولية على جيرانها. وليس من مسؤولية بنغلاديش أن تستمر في تحميل أعباء ميانمار مرارا وتكرارا. ونحث ميانمار على وضع حد للاتهامات الباطلة، وأن تثبت بدلاً من ذلك لشعب الروهينغيا وللعالم أن ميانمار ستوفر مساحة آمنة لا يتعرض فيها

الوطن وإعادة إدماجهم بأمان وكرامة. ومن الواضح أن الظروف سيئة للغاية لدرجة أنه لم يوافق أي من أبناء الروهينغيا على العودة طوعاً. ويشهد على ذلك المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة. وندعو ميانمار إلى فتح ولاية راخين أمام المنظمات الدولية - الأمم المتحدة ووسائل الإعلام والدول الأعضاء - حتى تتمكن من مراقبة الحالة على أرض الواقع.

وفي أعقاب الجلسة المستفيضة في محكمة العدل الدولية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، فإننا جميعا في هذا المنتدى ندرك جيدا ما الذي تسبب في النزوح القسري للروهينغيا من ميانمار. وخلال تلك الجلسة، شهد العالم بأسره جهود ميانمار للتقليل من حجم الفظائع. لقد شهدنا بأسى شديد كيف أن مستشارة الدولة في ميانمار رفضت، باستثناء في مناسبة واحدة، حتى الإشارة إلى هؤلاء المضطهدين باعتبارهم من الروهينغيا. واليوم، يعيش ١,١ مليون شخص من الروهينغيا في بنغلاديش. وفر هؤلاء المواطنون الميانماريون حرصا على حياتهم في مواجهة المذبحة التي أطلقها المجلس العسكري الحاكم في ميانمار في آب/أغسطس ٢٠١٧ باسم عمليات التطهير. وشاهد العالم بأسره في رعب شديد عشرات الآلاف من الروهينغيا الأبرياء، وغالبيتهم العظمى من النساء والأطفال، يفرون من المنازل والقرى المحترقة ومن الاغتصاب والقتل.

فماذا فعلت بنغلاديش؟

وفتحنا حدودنا وأنقذنا الأرواح. وتصرفنا بحسن نية. وفي بادرة حسن جوار، تفاوضنا على ترتيبات ثنائية للعودة. وقد حاولنا ترتيب عملية لإعادة إلى الوطن بموجب تلك الصكوك. ومع ذلك، لم يوافق أي من الروهينغيا على العودة. وعلى خلفية ادعاء ميانمار المستمر بأنها مستعدة لاستقبال الروهينغيا، اتفقنا على تيسير العودة إلى الوطن في مناسبتين، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وآب/أغسطس ٢٠١٩. وللأسف، لم يوافق ولو شخص واحد رخصت له ميانمار على العودة، بسبب تخوفهم من المزيد من الاضطهاد، وعدم اتخاذ ميانمار أي إجراء ملموس

والتهريب. وفي الوقت نفسه، فإن أي حق للفلسطينيين في تقرير المصير قد تم إنكاره تحت عنوان دولة يهودية واحدة. والأسوأ من ذلك، في ظل الظروف الصعبة الراهنة، وفي الوقت الذي يركز فيه المجتمع الدولي على التخفيف من حدة الآثار والعواقب الوخيمة لجائحة فيروس كورونا، يواصل النظام الإسرائيلي استغلال هذه الفترة لتسريع أنشطته الاستيطانية غير القانونية ومخططاته الرامية إلى الضم، وزيادة ترسيخ احتلاله العسكري. وفي الوقت نفسه، لا يزال الحصار اللاإنساني الخانق على قطاع غزة يعمق حدة الأزمة الإنسانية ويلحق البؤس بالسكان المدنيين الفلسطينيين هناك. وعلى الصعيد الإقليمي، أصبح السلام والأمن في المنطقة وخارجها في خطر شديد نتيجة لاستمرار إسرائيل في احتلال الأراضي في الجولان السوري، وكذلك لجزء من لبنان، وتعدديها المتكرر على بلدان المنطقة.

وإسرائيل مستمرة في تحدي جميع النظم الدولية التي تحكم أسلحة الدمار الشامل برفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وعلاوة على ذلك فهي تتماهى في عرقلة خطيرة لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، التي اقترحتها إيران في عام ١٩٧٤. والواقع أن الأسلحة النووية في يد هذا النظام هي التي تشكل أخطر تهديد لأمن جميع الدول في الشرق الأوسط ولنظام عدم الانتشار. ومع ذلك، تحاول إسرائيل تصوير قدرات إيران في مجال الأسلحة التقليدية وبرامجها النووي السلمي حصراً، الذي يخضع لأقوى نظام للتحقق على الإطلاق من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على أنها تحديات للاستقرار الإقليمي. وهذا لا يعدو أن يكون مناورة زائفة لصرف الانتباه عن الخطر الحقيقي الذي تشكله إسرائيل على السلام والأمن الإقليميين، ولا سيما من خلال ترسانتها من الأسلحة النووية، فضلاً عن منشآتها وأنشطتها النووية السرية.

إن تاريخ النظام الإسرائيلي كله حافل بالعدوان على جيرانه والبلدان الأخرى في الشرق الأوسط. وفي ضوء هذا السجل

الروهينغيا لأي نوع من العنف، بل ستتاح لهم منازل مناسبة وإمكانية الحصول على التعليم والصحة وسبل العيش.

ونطلب من المجتمع الدولي أن يساعد ميانمار على توفير تلك التسهيلات. وبنغلاديش على استعداد للتعاون مع ميانمار من أجل إعادة شعب الروهينغيا إلى وطنه وإعادة تأهيله. وميانمار بحاجة إلى إبداء نية حقيقية ورغبة سياسية لمعالجة هذه المسألة وكسب الاحترام على الصعيد الدولي.

السيد سهراي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعثتم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تعازي وفد بلدي وتعاطفه البالغ مع حكومة وشعب الكويت في وفاة أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الصباح، وأن أشيد بإسهامه البارز في تعزيز الاعتدال والتعايش السلمي ووصون السلام والأمن في الخليج الفارسي وخارجه.

اليوم، قدم رئيس وزراء النظام الإسرائيلي بعض الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة بشأن بلدي (انظر A/75/PV.14، المرفق الخامس عشر). وما فتى نشر الاتهامات الباطلة والمفتعلة ضد بلدان المنطقة، ولا سيما جمهورية إيران الإسلامية، يشكل ممارسة معتادة في إسرائيل، بغرض وحيد هو إخفاء جرميتها ووحشيتها ضد الشعب الفلسطيني البريء. غير أنه من الواضح تمام الوضوح أن حملات التشهير ونشر المعلومات المغلوطة وإثارة الأزمات المصطنعة، مهما بلغت، لا يمكن أن تخفي الطابع الإجرامي للنظام الإسرائيلي، ناهيك عن السياسات التوسعية والداعية إلى الحرب التي ما فتى يتبعها هذا النظام خلال السنوات السبع الماضية.

إن إسرائيل، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وتجاهل تام لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، تواصل انتهاك الكرامة والحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وباقي العرب الذين يعيشون تحت احتلالها. ونتيجة لذلك، يُجرم الفلسطينيون من أراضيهم وممتلكاتهم، ويُطردون قسراً ويتعرضون للعنف والإرهاب

الإمارات العربية المتحدة على أساس ثنائي بهدف إزالة أي سوء فهم قد يكون لدى الإمارات العربية المتحدة بشأن أبو موسى. إن دولة الإمارات العربية المتحدة تحاول، بادعاءاتها الباطلة ضد بلدي، إساءة استخدام الجمعية العامة من أجل المضي قدما بسياساتها التوسعية في منطقة الخليج الفارسي. وتنبع نواياها السيئة من آمالها في أن يحل اتفاق أكثر شمولا محل خطة العمل الشاملة المشتركة. وتلك ليست سوى استراتيجية للتغطية على عملها المشترك مع الولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي بهدف إضعاف التنفيذ الفعال لخطة العمل وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) بشكل خطير. إنها تواصل اتباع هذه السياسات بصورة منهجية، في انتهاك صارخ لالتزاماتها القانونية الصريحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وكذلك دعت الإمارات العربية المتحدة إلى وقف البرنامج الإيراني للقذائف الباليستية. وهذا مثال واضح على التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى والذي يحظره ميثاق الأمم المتحدة. وكذلك تهدف تلك الدعوة إلى صرف الانتباه عن إنفاقها العسكري الهائل، فضلا عن شهيتها الجشعة لاستيراد أسلحة متطورة. وإلى جانب ذلك، تستضيف الإمارات العربية المتحدة أعدادا كبيرة من القوات والمنشآت العسكرية الأجنبية، مما يجعل منطقتنا موطنا لأكبر تجمع للمنشآت العسكرية الأجنبية في العالم. وادعاءاتها بأنها في الواقع هي التي تتعرض للتهديد ليست بالتالي سوى تلاعب دعائي. إن استعراض الإمارات العربية المتحدة لقوتها وسياستها التوسعية قد تجاوزت كثيرا حدود المنطقة، كما يمكن أن نرى حاليا في عمليات نقلها الموثقة جيدا للأسلحة والذخائر إلى بلدان تشهد نزاعات إقليمية من سورية إلى ليبيا، في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

في الختام، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأحث المجتمع الدولي على اتخاذ التدابير المناسبة بشأن التصرفات المزعزعة للاستقرار والمسلك غير المشروع لدولة الإمارات العربية المتحدة في منطقة الشرق الأوسط المتقلبة أصلا.

القائم، فإن محاولات النظام المستيرية لجذب تعاطف المجتمع الدولي واستمالتة من خلال الادعاء بأنه هو الطرف المهدد في الواقع، ليست سوى دعاية خادعة. وقد استمرت جميع هذه السياسات والممارسات غير القانونية في الوقت الذي لم يرق فيه مجلس الأمن، وهو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، إلى مستوى مسؤولياته إزاء سياسات إسرائيل العدوانية ضد الفلسطينيين وبلدان المنطقة. وقد أدى الدعم الكامل والتمييزي من جانب الولايات المتحدة، الذي جعل مجلس الأمن غير نشط وغير فعال فيما يتعلق بجميع جرائم إسرائيل وتدابيرها غير القانونية، دورا رئيسيا في تشجيعها على مواصلة هذه السياسات والممارسات بلا هوادة وبإفلات تام من العقاب.

وبسبب تهديدات إسرائيل للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وكذلك التدابير غير القانونية والوحشية التي تتخذها ضد الشعب الفلسطيني، ينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن أن تتحلى باليقظة التامة إزاء سياسات النظام الإسرائيلي المزعزعة للاستقرار وممارساته غير القانونية داخل منطقة مضطربة من الشرق الأوسط، إلى جانب تداعيات هذه السياسات والممارسات على السلم والأمن الدوليين، وأن تحمل إسرائيل بالتالي المسؤولية عن جميع سياساتها اللاإنسانية وممارساتها غير القانونية.

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة للرد على ادعاءات لا أساس لها من الصحة ضد السلامة الإقليمية لبلدي من جانب ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى الإيرانية. وتعيد جمهورية إيران الإسلامية تأكيد موقفها الثابت والمبدئي المتمثل في أنها لا تعترف بوجود أي منازعة من هذا القبيل بين إيران والإمارات العربية المتحدة. فالجزر الثلاث كانت دائما جزءا لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية، ولذلك فإن أي ادعاء بعكس ذلك مرفوض رفضا قاطعا. ومع ذلك ظلت إيران تعرب دائما، إظهارا لأقصى درجات احترامها لمبدأ حسن الجوار، عن استعدادها لإجراء محادثات مع دولة

واستراتيجيا وعسكريا، بما في ذلك من خلال تدريب المقاتلين الحوثيين وإرسال شحنات من الأسلحة والذخيرة إلى اليمن، في انتهاك صارخ لقراري مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولم يدخر بلدي أي جهد، من خلال مشاركته في التحالف، في حماية اليمن وشعبه والعمل وفقا للقانون الدولي وتقديم توضيحات كبيرة لضمان مستقبل أفضل للشعب اليمني الشقيق للمنطقة. وستستمر دولة الإمارات في التنسيق مع شركائها ومواصلة الالتزام بتحقيق أهداف التحالف لدعم الشرعية في اليمن من خلال العمل المشترك.

وقد ذكر الممثل الإيراني أيضا موضوع ليبيا. إن بلدي كان واضحا منذ بداية الأزمة بشأن أهمية تحقيق سلام عادل وشامل ووقف إطلاق النار مع تسوية سياسية شاملة. ونحن ندعم جهود الأمم المتحدة في ذلك وندعم كل الاتفاقات الدولية ذات الصلة في هذا الشأن.

السيد زاو (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة للرد على البيان الذي أدلت به لتوها ممثلة بنغلاديش. إن من المؤسف أن البيان تضمن مجموعة من الاتهامات الكاذبة وضلل الجمعية بمعلومات ملفقة. إن هناك أدلة واضحة على وجود إرهابيي جيش إنقاذ روهينغيا أراكان ومؤيديهم في مخيمات كوكس بازار في بنغلاديش. وهم يحاولون عرقلة عملية العودة إلى الوطن عن طريق التهديد والعنف والمضايقة ضد من يرغبون في العودة إلى ميانمار. كما كانت هناك تغطية إعلامية واسعة للمشكلة. فيجب على بنغلاديش أن تعترف بأن وجود إرهابيي ومؤيدي جيش إنقاذ روهينغيا أراكان في المخيمات يشكل خطرا على كل من ميانمار وبنغلاديش، ويجب تعزيز الجهود الرامية إلى منع أنشطتهم. إن العبارات الرنانة وسياسات عدم التسامح مطلقا بشأن الإرهاب ليست كافية.

إننا نشاطر المجتمع الدولي تماما شواغله إزاء العنف الذي يؤثر على المجتمع المحلي في راخين. وفي الواقع، تسبق جهود

السيد البستاني (الإمارات العربية المتحدة): بداية، نود أن نقدم تعازينا للكويت وشعبها في وفاة الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح. تغمد الله فقيدنا بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته وألمهم أهله والشعب الكويتي والأمة العربية والإسلامية الصبر والسلوان. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

يود وفد بلدي ممارسة حقه في الرد على التصريحات التي أدلى بها ممثل إيران. أولا، يؤكد بلدي بأن جزر الثلاث، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، في الخليج العربي هي جزء لا يتجزأ من أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة. ونرفض بشكل قاطع استمرار الاحتلال الإيراني للجزر، الذي لا يوجد له أي أساس، ونحدد دعوتنا إلى إيران للاستجابة بشكل إيجابي لدعوتنا إلى التوصل إلى تسوية سلمية لقضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، عن طريق التفاوض المباشر أو من خلال اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

ثانيا، لا تسعى دولة الإمارات إلى أي مواجهات ولكن، في ذات الوقت، لا يمكنها القبول بالطبيعة العدوانية والمهيمنة للسياسة الإيرانية في المنطقة. ونشعر بالقلق البالغ إزاء عدم امتثال إيران المتكرر والمستمر لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). لذلك، وفي ضوء اقتراب انتهاء سريان القيود المفروضة على نقل الأسلحة من وإلى إيران بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، أصبح من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات ملموسة للتصدي لسلوك إيران المزعزع للاستقرار وانتهاكات المتكررة لقرارات مجلس الأمن.

ثالثا، ذكر الممثل الإيراني أن بلدي يقوم بزعزعة الأمن، وهذا كلام عار عن الصحة. إن التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، الذي شارك بناء على طلب رسمي من الحكومة اليمنية الشرعية، جاء لحماية اليمن وشعبه من ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران التي تقوم بتسليح وتمكين ودعم الحوثيين ماليا

وأخيراً، أود أن أختتم بياني برفض الاتهامات التي وردت في بيان بنغلاديش رفضاً قاطعاً. فتلك الاتهامات غير صحيحة تماماً وتعارض بصورة كاملة مع سياسة حسن الجوار والصدافة التي تنتهجها ميانمار تجاه جيرانها.

السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): إن الملاحظات التي أدلى بها وفد أرمينيا في المناقشة العامة يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر في ممارسة حقه في الرد (انظر A/75/PV.13) محاولة فاشلة أخرى لإنكار الحقائق وتضليل المجتمع الدولي.

لقد بدأ النزاع بين أرمينيا وأذربيجان في نهاية عام ١٩٨٧ بمطالبات أرمينيا الإقليمية غير القانونية والعارية عن الصحة بشأن إقليم ناغورنو كاراباخ المتمتع بالحكم الذاتي التابع لأذربيجان. واقتزنت هذه الادعاءات بجهود شديدة الوحشية والعنف بغية تحقيقها، بما في ذلك شن هجمات مدبرة بعناية على الأذربيجانيين في ناغورنو كاراباخ وتطهير عرقي كامل للمنطقة وطرده قسري لـ ٢٥٠.٠٠٠ أذربيجاني من أرمينيا نفسها.

وعشية استقلال أذربيجان، تأكد على أعلى مستوى دستوري عدم شرعية أي محاولات ترمي إما إلى توحيد منطقة ناغورنو كاراباخ مع أرمينيا أو لتمكينها من الانفصال عن أذربيجان. وبالتالي، فإن تحديد إقليم أذربيجان وهو يدخل مرحلة الاستقلال، في ضوء القانون الواجب التطبيق، يشمل بوضوح منطقة ناغورنو كاراباخ. والحالة التي أعقبت استقلال أذربيجان وأرمينيا معروفة جيداً أيضاً. فقد أدان مجلس الأمن من خلال اعتماده بالإجماع للقرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) استخدام القوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها وأكد من جديد على احترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها الدولية وأكد أن منطقة ناغورنو كاراباخ جزء من أذربيجان وطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من جميع الأراضي المحتلة في أذربيجان.

حكومتنا لإحلال السلام والاستقرار في راخين المهجمات العنيفة التي شنها إرهابيو جيش إنقاذ روهينغيا أركان في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ والتي أدت إلى اندلاع الأزمة الإنسانية. لقد ظلت بنغلاديش تقول دائماً إن المسألة الإنسانية الراهنة مشكلة ميانمار، وأن على ميانمار أن تحلها. نعم، نحن ندرك مشكلة ولاية راخين إدراكاً تاماً، وقد بادرت الحكومة الحالية لإيجاد حل مستدام لتلك المسألة العميقة الجذور. ووضعنا آليات ثنائية لتنفيذ اتفاقات الإعادة إلى الوطن الموقعة ونعتقد أننا سنتمكن من تنفيذ تلك الاتفاقات بنجاح إذا عمل بلدانا - وبنغلاديش تحديداً - معا بحسن نية.

غير أن بنغلاديش اختارت مساراً مختلفاً. فبدلاً من حل المشكلة على نحو ثنائي بطريقة ودية، كجارتين، تسعى بنغلاديش باستمرار إلى اتخاذ إجراءات من جانب المجتمع الدولي ضد بلدي، بما في ذلك من خلال الدعوات المستمرة التي يوجهها قادتها إلى البلدان والمجموعات الإقليمية لفرض جزاءات سياسية واقتصادية على ميانمار. إن موقفها العدائي المستمر تجاه ميانمار لن يساعد على تحقيق هدفنا المتفق عليه المتمثل في حل قضية النازحين بطريقة سلمية ومستدامة. بل إنه لن يؤدي إلا إلى تفاقم المشاكل القائمة وإطالة أمد محنة النازحين في مختلف المجتمعات المحلية في راخين. وقد حان الوقت الآن لكي تتوقف بنغلاديش عن تشويه صورة ميانمار وتوجيه أصابع الاتهام إليها. ولا طائل من السعي إلى ممارسة ضغوط قسرية دولية على ميانمار. وأساليب الضغط هذه غير مجدية وتؤدي إلى نتائج عكسية.

وكما أوضح وزير الاتحاد لدي هذا الصباح (انظر A/75/PV.14، المرفق الثامن)، فإن سياسة ميانمار الثابتة هي الحفاظ على علاقات ودية مع جميع جيرانها الخمسة، بما في ذلك بنغلاديش. وأود أن أؤكد هنا مرة أخرى أن التعاون الثنائي هو السبيل الوحيد لحل مسألة العودة إلى الوطن بين ميانمار وبنغلاديش. وفي هذا الصدد، ستكون ميانمار دائماً على استعداد لإقامة الشراكة مع بنغلاديش إن التزمت بالعملية الثنائية.

والمحرّضة على الحرب واستفزازاتها المستمرة في الميدان الهجمات المتعمدة في نيسان/أبريل ٢٠١٦ وتموز/يوليه ٢٠٢٠، وتوغل إحدى مجموعات التخريب والاستطلاع في أراضي أذربيجان في آب/أغسطس والإجراءات المتعمدة الرامية إلى تغيير الطابع الديموغرافي والثقافي والمادي للأراضي الأذربيجانية المحتلة بهدف استعمارها وضمها.

إن تحقيق السلام والأمن والاستقرار يتطلب، أولاً وقبل كل شيء، الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات المسلحة الأرمينية من جميع الأراضي المحتلة في أذربيجان واستعادة السلامة الإقليمية لبلدي داخل حدوده المعترف بها دولياً.

السيد كنيازيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): إن بيان أذربيجان الذي لا أساس له يهدف إلى إخفاء مسؤوليتها عن عدوان عسكري واسع النطاق مخطط له مسبقاً ضد شعب ناغورني كاراباخ. ففي ٢٧ أيلول/سبتمبر، شنت القوات المسلحة الأذربيجانية هجوماً واسع النطاق بالقذائف المحمولة جواً وقصفاً برياً على طول خط التماس بين ناغورني كاراباخ وأذربيجان، مستهدفة المستوطنات المدنية والهياكل الأساسية والمدارس، بما في ذلك في العاصمة ستيباناكيرت. وقُتل أربعة مدنيين، بينهم طفلان، خلال الغارات، وأصيب العشرات. وقد أعد العدو بعناية، وأي إشارة من الجانب الأذربيجاني إلى هجوم مضاد مزعوم هي إشارة مضللة تماماً.

ولم تحف أذربيجان أبداً هدفها الاستراتيجي المتمثل في حل النزاع باستخدام القوة، ولذلك حافظت على توتر شديد عبر خط التماس والحدود بين أرمينيا وأذربيجان. ودأبت أذربيجان على الإعداد لدورة جديدة من التصعيد. وقد أغلقت على مدى الشهرين الماضيين الممرات الجوية، على الرغم من عدم وجود أي تهديد لحركة الطيران المدنية. وتقوم تركيا وأذربيجان بطلعات استفزازية على حدود دولة أرمينيا وخط التماس. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، بدأت أذربيجان في تجنيد جنود الاحتياط

وتجدر الإشارة إلى أن قرارات مجلس الأمن قد اتخذت بعد أن أعلنت القوى المتطرفة في صفوف الطائفة الأرمينية في منطقة ناغورني كاراباخ في أذربيجان عما يسمى باستقلالها من جانب واحد. ولذلك، أوضح مجلس الأمن تماماً أن هذا الإجراء ليس له أي أثر قانوني على الإطلاق، وأبطل نهائياً مطالباتها بأراضي أذربيجان. إن مركز منطقة ناغورني كاراباخ لا لبس فيه. فهي جزء من إقليم أذربيجان المعترف به دولياً وأقع تحت الاحتلال غير القانوني المؤقت لأرمينيا. وتكهنات أرمينيا بشأن تقرير المصير لا أساس لها في القانون الدولي. والواقع أن حق شعب أذربيجان في تقرير المصير الذي يُنتهك بشكل سافر نتيجة لسياسة العدوان والاحتلال والتطهير العرقي التي تنتهجها أرمينيا.

أما فيما يتعلق بادعاءات أرمينيا بشأن ما يسمى بـكراهية الأرمينيين أو خطاب الكراهية، فمن الواضح أن الغرض منها هو إخفاء جرائم الكراهية التي ترتكبها أرمينيا وسياساتها العنصرية الراسخة منذ أمد بعيد. وأرمينيا، بوصفها دولة معتدية وإرهابية وعنصرية، هي العامل الرئيسي المزعزع للاستقرار والتهديد الخطير للسلام والأمن في جنوب القوقاز. وقبل يومين، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، قامت القوات المسلحة الأرمينية بإخضاع مواقع القوات المسلحة الأذربيجانية على طول خط المواجهة وفي المناطق المأهولة المجاورة في بلدي لنيران مكثفة باستخدام أسلحة من العيار الثقيل ومدفعية ومدافع هاون، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. وأسفرت هذه الأعمال عن سقوط العديد من القتلى والجرحى المدنيين والعسكريين. ولحقت أضرار جسيمة بالمتلكات المدنية والهياكل الأساسية في المنطقة، وحتى المستشفيات لم تسلم من ذلك. ومن أجل صد العدوان وضممان سلامة السكان، اتخذت القوات المسلحة لأذربيجان تدابير مضادة في إطار ممارسة حقها في الدفاع عن النفس وفي امتثال تام للقانون الدولي الإنساني.

إن اندلاع الأعمال العدائية في الوقت الراهن هو نتيجة محاولة أرمينيا لعرقلة عملية السلام. وتشمل البيانات التحريضية

النزاع. وبيّن عدوان أذربيجان على شعب أرمينيا وناغورني كاراباخ بوضوح لماذا اختارت تلك الدولة العضو عدم الانضمام إلى المبادرة السلمية المهمة للأمين العام، التي أيدتها أرمينيا بحسن نية منذ البداية.

وتتحمل القيادة السياسية والعسكرية لأذربيجان المسؤولية الكاملة عن نتائج عدوانها الذي يتنافى مع القانون الدولي والقيم الأساسية للإنسانية، ويمثل بالتالي تحدياً خطيراً للسلام والاستقرار الإقليميين. وستتخذ أرمينيا، بوصفها ضامنة لأمن شعب ناغورنو كاراباخ، جميع التدابير اللازمة لحماية حقوقه الإنسانية غير القابلة للتصرف وسترد بصورة متناسبة على المعتدي. ويجب ألا يكون حق شعب ناغورنو كاراباخ في العيش في أمان وكرامة ودون خوف وإكراه موضوع مساومة في أي ظرف من الظروف. فحق شعب ناغورنو كاراباخ في تقرير مصيره جزء لا يتجزأ من تسوية النزاع، وهو حق يعترف به المجتمع الدولي اعترافاً كاملاً. وتدين أرمينيا بشدة عدوان أذربيجان في انتهاك صارخ للقانون الدولي ويدل على نية شديدة الخطورة ولا تتسم بالمسؤولية في التحريض على حرب واسعة النطاق في المنطقة.

السيد سهراي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالادعاءات المتكررة التي لا أساس لها بشأن جزر إيران الثلاث، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الخليج الفارسي، يجب أن نوضح أن تلك الادعاءات تعدُّ مثلاً واضحاً على الاعتداءات على السلامة الإقليمية لبلدي وعلى تاريخه منذ آلاف السنين. ونكرر التأكيد مرة أخرى على أن تلك الجزر كانت ولا تزال جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية، ولذلك فإننا نرفض رفضاً قاطعاً أي ادعاء بعكس ذلك.

ومن الواضح تماماً أنه بعد قرابة ست سنوات من العدوان والموت والدمار في اليمن، أسفرت عن قتل الآلاف من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، واستهداف المنازل والمساجد والمستشفيات والمدارس والأسواق والبعثات الدبلوماسية وحتى

ومصادرة شاحنات مدنية لتلبية الاحتياجات العسكرية. وعلاوة على ذلك، رفضت وزارة الدفاع الأذربيجانية في ٢٥ أيلول/سبتمبر طلب مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إجراء رصد لوقف إطلاق النار على طول خط التماس. كما وردت تقارير موثوقة عن نقل مقاتلين إرهابيين أجنب من أجزاء من سورية تخضع حالياً للسيطرة العسكرية التركية لاستخدامها في نزاع ناغورني كاراباخ.

وابتداء من صباح ٢٧ أيلول/سبتمبر، منعت السلطات الأذربيجانية الشبكات الاجتماعية ووسائل الإعلام، في حين كان ممثلو وسائل الإعلام العسكرية التركية موجودين في منطقة النزاع منذ بداية الهجوم. وقد اقترنت الاستعدادات لهذا العدوان بمناورات عسكرية واسعة النطاق أجرتها أذربيجان وتركيا في الفترة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ١٠ آب/أغسطس في باكو وناخيتشيفان ومدن أخرى في أذربيجان، شارك فيها آلاف الأفراد العسكريين ومئات المركبات القتالية المدرعة والمدفعية والطيران العسكري، بما في ذلك المركبات الجوية بدون طيار. وبعد المناورات العسكرية، ظل الأفراد العسكريون الأتراك والمعدات التركية متمركزين في أذربيجان. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، وبعد وقت قصير من بدء الهجوم العسكري الأذربيجاني الواسع النطاق، دعمت تركيا أذربيجان علناً. إن أذربيجان، في ازدياد لدعوات المجتمع الدولي المستمرة لإنهاء الأعمال العدائية، توسع جغرافية الأعمال العدائية لتشمل أراضي أرمينيا، بتشجيع نشط من تركيا ودعمها السياسي والعسكري. فقد أسقطت اليوم مقاتلة تركية من طراز F-16 طائرة من طراز SU-25 تابعة للقوات الجوية الأرمينية بينما كانت تقوم بدورية في المجال الجوي الأرميني في منطقة فاردنيس في أرمينيا.

لا تزال أرمينيا ملتزمة بدعم دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي فوراً. وفي هذه الأوقات الصعبة التي تواجهها البشرية، تحتم جائحة كوفيد-١٩ التضامن والحوار وضبط النفس على الصعيد العالمي. ويتطلب الالتزام بوقف إطلاق النار التزاماً كاملاً وغير مشروط من جانب جميع أطراف

وقد كانت بلادي تستمر في دعمها لليمن وشعبه من خلال تقديم المساعدات الإنسانية المستمرة من خلال وكالات الأمم المتحدة ومن خلال العلاقات الثنائية مع الشعب اليمني. وهذه الادعاءات مرفوضة، وقد تم تكرار هذا الموضوع مرارا وتكرارا في جلسات الجمعية العامة. ونحن نساعد جهود السيد مارتن غريفيث، مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن، ونؤيد دعوات الأمين العام إلى وقف دائم لإطلاق النار، خاصة في ظل أزمة مرض فيروس كوفيد-19 الحالية. ونحن نؤمن بأن الحل الوحيد لليمن هو الحل السياسي الشامل، وأنه ليس هناك حل عسكري.

السيد با عباد (اليمن): أود في البدء أن أتقدم بخالص التعازي للأشقاء في دولة الكويت على خسارتهم لرجل الإنسانية ورجل السلام الأول في المنطقة، أمير الكويت.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على منحي هذه الفرصة للرد على ما جاء به ممثل النظام الإيراني. من الغريب جداً أن نسمعه يتحدث عن الوضع المزري في اليمن بصيغة وكأنه ليس مسؤولاً عنه، حيث تواصل إيران تدخلها لزراعة الاستقرار والأمن في اليمن من خلال تمويلها للمليشيات الحوثية وتزويدها بالأسلحة والخبرات التقنية والعسكرية لإطالة أمد الحرب وتنفيذ أجندتها التوسعية في المنطقة على حساب معاناة ملايين اليمنيين التي تحدث عنها ممثل إيران قبل لحظات. توالى الأدلة القاطعة على تدخل إيران في اليمن في التقارير المتتالية لفريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، فكما جاء في أحد التقارير أنه وجد، وأقتبس: "أن جمهورية إيران الإسلامية لا تمثل للفقرة ١٤ من القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)". وكما تعلمون، السيد الرئيس، فإن الفقرة المذكورة هي التي حددت حظر توريد الأسلحة إلى اليمن. وقد رأى العالم جلياً - وبالأدلة القاطعة - استخدام المليشيا الحوثية للأسلحة المطورة إيراني والتي لم تدرج في قوائم الأسلحة التابعة للجيش

حفلات الزفاف والجنائز، ما تزال الإمارات العربية المتحدة تحاول عمداً من خلال التلفيق والتضليل، صرف الانتباه عن جميع الجرائم التي تواصل ارتكابها في اليمن، في انتهاك صارخ لمبادئ الأخلاق العامة والإنسانية ولقواعد القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني، التي تشمل المسؤولية الدولية.

وبالمثل، من الواضح أنه لن تستطيع حملات التشهير مهما كانت أن تخفي استخدام الإمارات العربية المتحدة للتجويج كأسلوب حربي في اليمن، الأمر الذي تسبب في أسوأ أزمة إنسانية في تاريخ العالم المعاصر. وهكذا الحال أيضاً فيما يتعلق بالأعمال اللاإنسانية التي تقوم بها الإمارات العربية المتحدة الرامية إلى تفاقم الحالة الصحية البالغة الخطورة التي تسببها جائحة فيروس كورونا في اليمن، وذلك بمنع وصول الوقود والغذاء والدواء والمعدات الطبية إلى أكثر مناطق البلد اكتظاظاً بالسكان، وربما يضمن ذلك استمرار تدهور الحالة الإنسانية الحرجة أصلاً.

ووجه النداء للإمارات العربية المتحدة لإعادة النظر في سياساتها العدائية تجاه بلدان المنطقة والتقييد بمبدأ حسن الجوار واحترام القانون الدولي، وتجنب السياسات التي تنشر الكراهية والطائفية في المنطقة وخارجها.

السيد البستكي (الإمارات العربية المتحدة): يستمر الممثل الإيراني في ادعاءاته أن الجزر الثلاث قيد المناقشة ملك لإيران، ونحن نود أن نؤكد أن الجزر الثلاث جزر إماراتية محتلة، وأنا طلبنا مرارا وتكرارا أن يتم حل مسألة الجزر الثلاث إما عن طريق التفاوض المباشر أو عن طريق اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

أما فيما يتعلق بموضوع اليمن، فإننا نكرر أن التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن شارك بناء على طلب رسمي من الحكومة اليمنية الشرعية، وأن إيران بسلوكها في اليمن سلمي وأنها انتهكت القيود المفروضة على الأسلحة، بما في ذلك من خلال نقل الأسلحة إلى الحوثيين في اليمن.

تقرر ذلك.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

(أ) تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مشروع المقرر (A/75/L.2)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بهذا البند، معروض على الجمعية العامة مشروع مقرر صادر بوصفه الوثيقة A/75/L.2. وأود أن أبلغ الأعضاء بأن المناقشة بشأن البند الفرعي ستعقد في وقت لاحق. وفي ذلك الصدد، يسرني أن أبلغ الأعضاء أن الجلسة العامة الثالثة التي عُقدت في ٢١ أيلول/سبتمبر ستُستأنف يوم الاثنين ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر الساعة ١٠/٠٠ في قاعة الجمعية العامة، من أجل استنفاد قائمة المتكلمين في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، وتمشياً مع القرار ٧٣/٢٩٩ والإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥)، الذي اتخذ في ٢١ أيلول/سبتمبر، وعلى وجه الخصوص الدعوة إلى جعل الأمم المتحدة أكثر شمولاً وأكثر مشاركة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، دون أن يشكل ذلك سابقة للاجتماعات الرفيعة المستوى التي يُسند إليها تكليف في المستقبل، للسماح للكيانات والمنظمات التي تلقت دعوة دائمة بالمشاركة بصفة مراقب في الاجتماعات وأعمال الجمعية العامة لتقديم بيان مسجل سلفاً بالفيديو من جانب كبار مسؤوليها لحضور الاجتماع الرفيع المستوى. وسينطبق شرط عرض الفيديو في القاعة من قبل ممثل كما جاء في المقرر ٥٦٢/٧٤.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر A/75/L.2 المعنون "الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود احتفالاً

البيمني قبل عام ٢٠١٥. وتستخدم تلك الأسلحة لمهاجمة المدن وإطلاق الصواريخ والطائرات بدون طيار وقتل المدنيين في اليمن وفي أراضي المملكة العربية السعودية الشقيقة.

كما وجدت التقارير منح إيران المشتقات النفطية للميليشيا الحوثية، والتي تبيعها بدورها في السوق السوداء والاستفادة من أموالها لإثراء قادتها وإطالة أمد الحرب. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد تقارير الأمم المتحدة بما لا يدع مجالاً للشك تدخل إيران في الشؤون الداخلية لبلادي ودعمها للميليشيات الحوثية بالمال والسلاح وخرق قرارات مجلس الأمن، وزعزعة الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة. ولا يتردد مسؤولو النظام الإيراني وقادة الميليشيات الحوثية في التفاخر صراحة في تصريحاتهم لوسائل الإعلام بعلاقتهم بل وبانتصارات إيران وتوسعها في اليمن. بل اعترف النظام الإيراني بما يسمى سفير الحوثيين لدى إيران ومكثه من مبنى وممتلكات سفارة الجمهورية اليمنية في طهران، في خرق واضح لكافة البروتوكولات والاتفاقيات المنظمة للعلاقات الدبلوماسية بين الدول.

إن من المخزي، السيد الرئيس، أن نستمتع لمداخلات ممثل النظام الإيراني في هذا المحفل الموقر في نفاق ومغالطة واضحة للحقائق المثبتة على الأرض.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نختتم نظرنا في البند ٨ من جدول الأعمال، أود أن أعرب عن تقديري لموظفي مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالأمانة العامة، ولا سيما قسم البث ودعم المؤتمرات التابع له، على دعمهم فيما يخص جميع البيانات المسجلة سلفاً التي استمعنا إليها خلال الأيام الستة الماضية من المناقشة العامة، وكذلك في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (انظر A/75/PV.3).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٨ من جدول الأعمال؟

بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر A/75/L.2؟

ذلك، ستجري الجمعية العامة انتخابات لأعضاء مجلس حقوق الإنسان، في إطار البند الفرعي (ج) من البند ١١٩ من جدول الأعمال.

وأود أيضاً أن أبلغ الأعضاء بأن برنامج عمل الجلسات العامة سيتاح على الموقع الشبكي للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، تحت عنوان ”جدول الاجتماعات“، وسينشر في يومية الأمم المتحدة. ويرجى من الوفود الراغبة في التسجيل في قائمة المتكلمين للجلسات العامة للجمعية العامة أن تفعل ذلك من خلال البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.

اعتمد مشروع المقرر A/75/L.2 (المقرر ٥٠٥/٧٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١٢٨ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل رفع الجلسة، أود أن أبلغ الوفود بأن الجلسة العامة المقبلة ستعقد يوم الثلاثاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة. وبعد

المرفق الأول

خطاب السيد نجيب أرماندو أبو كيلا رئيس جمهورية السلفادور

[الأصل بالإسبانية]

أتوجه بالتحية إلى جميع شعوب العالم وأعرب عن تضامني في هذه الفترة التي نمر منها جميعاً، والتي تتسم بنطاق هائل وتاريخي، وأكثر صعوبة مما شهدناه من قبل أبداً.

لقد أودت الجائحة بالفعل بحياة أكثر من مليون شخص - ملايين الأحلام المفقودة، وملايين الناس في حداد على موت أحبائهم، وملايين الأشخاص الذين ستتغير حياتهم إلى الأبد. يجب أن نواصل العمل من أجلهم وأن نمنع تزايد هذه الأعداد. اللهم تقبل صلواتي من أجلهم.

لقد زاد هذا المنعطف بالنسبة للبشرية من مسؤوليتنا إلى حد كبير. إن مصير الأجيال سيعتمد على الإجراءات التي نتخذها أو لا نتخذها خلال الأيام المقبلة. وما نحن هنا في الجمعية العامة بعد ٧٥ عاماً من تأسيس الأمم المتحدة، وهي إحدى الأفكار العظيمة للبشرية.

وأشكر جميع الذين يستمعون إليّ، والذين كان يمكن أن يخصصوا وقتهم لعمل شيء آخر، حيث أصبح الوقت ضيقاً وثميناً بشكل متزايد. وأشكر السلفادوريين بشكل خاص، سواء خارج بلدنا أو داخله، على السماح لي بالحضور هنا والعمل من أجلهم. وقبل كل شيء، أحمد الله، لأن كل ما يحدث هو بمشيئته.

وقبل عام في هذه الجمعية العامة نفسها، ذكرت الحاجة الملحة إلى أن تغير شكلها العام، وقلت إنها إذا لم تفعل ذلك، فإنها ستصبح غير ذات أهمية. وبعد ذلك، تغير شكل الجمعية العامة تغيراً طفيفاً، ولكنها تغيرت. وقد نجم التغيير عن جائحة تاريخية، ولكنها تغيرت. وما هي نتائج التغيير؟ إن الجمعية العامة أصبحت غير ذات أهمية بشكل أكبر. وقد أصبحت هذا العام غير ذات أهمية إلى حد حتى عدم مناقشة أهميتها.

وبالنسبة للغالبية العظمى من سكان العالم، يبدو الأمر كما لو أنها غير موجودة. ولا يشاهد معظم الناس إلقاء هذه البيانات فحسب، بل إنهم لا يتذكرون حتى أن الجمعية العامة موجودة. واعتماداً على سنهم، قد يكون البعض غير مدركين أنها كانت موجودة أصلاً. وبغية اختبار تلك النظرية، طرحت على مدى الأيام العديدة الماضية أسئلة على أشخاص من مختلف مشارب الحياة والأعمار أسئلة حول الجمعية العامة. ومعظمهم لم يكن يعلم حتى أن الجمعية العامة منعقدة، والقليل منهم الذي كان يعلم لم يكن يعلم حتى الموضوع أو من سيتكلم. وإذا لم تصدق نتائج تجربتي، اسأل أول شخص تراه بعد مشاهدة هذا الخطاب.

وأقول هذا كمؤيد للنقد الذاتي، نظرا لكوني، كرئيس للسلفادور، فأنا عضو في الجمعية العامة، وكإنسان، فإني أؤمن إيمانا راسخا بإمكانية أن تقوم هذه الأداة بعمل جيد.

ولكن، كما حذرت الجمعية العامة العام الماضي، فإن العالم قد تغير بالفعل ولا يزال يتغير بسرعة متزايدة، ومن لا يتغير، فإنه يواجه خطر الزوال. إن عالم اليوم مختلف تماما عن العالم قبل بضع سنوات فقط. ولم يحدث في أي لحظة في التاريخ المسجل، أن تغير المجتمع واستمر في التغيير إلى هذا الحد في مثل هذا الوقت القصير.

وماذا فعلنا نحن الجمعية العامة؟ إننا نرسل مجرد بيانات مسجلة بالفيديو، حيث اضطررنا إلى إجراء تغيير استجابة للجائحة بدلا من إجراء تغيير شجاع لبناء المستقبل الذي نصبو إليه. وهذا التغيير وحده غير كاف، وسيستمر العالم في التغيير، سواء تغيرنا أم لم نتغير. وقد تبدو هذه العبارات قاسية بالنسبة للبعض، ولكن تقديري الكبير للمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة والجمعية العامة هو الذي يلزمي بالتفوه بها.

أريدها أن تتغير حتى تظل باقية. وأريدها أن تتغير حتى نتمكن كبشر من استخدام هذه الأداة العظيمة. وأريدها أن تتغير لكي يكون لنا جميعا إسهام في تغيير العالم ومصيرنا المشترك، وليس فقط الجمعية العامة، المهتدة بأن تصبح غير ذات أهمية.

ومع اقتراب هذا العام من نهايته، لانزال نعاني من آثار واحدة من أكبر الأزمات في التاريخ الحديث للبشرية. وماذا فعلنا نحن الأمم المتحدة؟ ولنجري التجربة نفسها مرة أخرى: فلتسأل أول شخص تراه ما الذي فعلته الأمم المتحدة خلال الجائحة. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر البلدان والمنظمات التي ساعدتنا ولا تزال تساعدنا على اجتياز الأزمة.

وأشكر حكومة وشعب الولايات المتحدة، اللذين ساعدانا في تحويل نظام عام يتضمن ٣١ وحدة للرعاية المركزة إلى نظام يضم أكثر من ١٠٠٠ وحدة متعددة الوظائف، بينما أرسلنا لنا حوالي ٦٠٠ جهاز تنفس، في وقت كان العالم يعاني فيه من نقص في إمدادات تلك الأجهزة.

كما أشكر دولة اليابان وشعبها، اللذين لولا مساعدتهما لما تمكنا أبدا من إنشاء أكبر مستشفى في المنطقة وهو أحد أكثر المستشفيات تقدما وأحد أكبر المستشفيات لعلاج مرض فيروس كورونا في العالم. وسأظل ممتنا إلى الأبد وأشعر بالتقدير العميق لحكومة اليابان وشعبها العظيم، الذي يجسد كمجتمع، تقديم الخدمة للعالم.

وباسم شعب السلفادور، أعرب أيضا عن شكري الخالص لجميع البلدان وممثلي الشركات الخاصة والمتطوعين في جميع أنحاء العالم الذين ساعدونا ولا يزالون يقدمون المساعدة لنا. وقد مكنتنا كل هذه المساعدة من مواصلة إنقاذ آلاف الأرواح، ليس فقط خلال الجائحة، ولكن أيضا

في المستقبل. وكل حياة أنقذناها وسوف ننقذها معا تمثل أجيالا أنقذت - مئات الآلاف من الأرواح والحكايات في المستقبل التي ستتم المحافظة عليها بفضل عملنا الذي قمنا به مؤخرا. أشكر الله على إعطائنا الفرصة وكل من ساعدنا على القيام بذلك.

غير أن هذه المساعدة كانت في معظمها عملا ثنائيا، وليس بالضرورة بسبب منظومة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن المنظمة أنشئت أساسا للتعامل مع أحداث مثل التهديد الوجودي الحالي الذي يواجه البشرية، فقد كان هناك افتقار إلى القيادة من جانب المنظمة لتوحيد العالم لمواجهة الفيروس معا.

ولكن للتباكي على ما كان يمكن القيام به نتائج عكسية. ويجب أن نعتبر ذلك فرصة وتنبهها حتى نكون مستعدين لمواجهة كارثة مماثلة، أو حتى أقوى منها - التهديد العالمي القادم - والأهم من ذلك، حتى نغتنم هذه الفرصة التاريخية الفريدة لبناء مستقبلنا وتشكيله.

عندما كنت طفلاً - وأود أن أصدق أنه لم يمض وقت طويل على ذلك - فكرنا في المستقبل وعقولنا كانت مشغولة بالتفكير في احتمالاته - سيارات طائرة وتكريس البشر حياتهم للفنون والعلوم الإنسانية بينما تقوم الروبوتات بالعمل الذي لا يرغبون في القيام به. إن العالم الذي تخيلناه يتحدث بطريقة متعددة الأبعاد عن مستقبل الوعي الجماعي للبشرية في عالم متعدد الثقافات، خال من الحروب، يوجه جهوده لاستكشاف النجوم وجعل الوصول إليها في متناول البشرية.

ماذا يتخيل الشباب الآن، وهم يتطلعون إلى المستقبل؟ والجواب هو الكوارث الطبيعية والجوائح والحروب وسيناريوهات نهاية العالم وما بعدها، ومجتمعات بائسة. وإذا لم تصدقني، حاول التجربة مرة أخرى، واسأل أول شاب تراه: كيف تتخيل كوكب الأرض في المستقبل؟

ولكن بعض جوانب المستقبل التي تصورها الكثيرون منا كأطفال هي حقائق اليوم. لقد وصلت التكنولوجيا إلى مستويات لم يكن بوسع حتى علماء المستقبل الأكثر جرأة تخيلها. لدى كل من يستمع لي تقريبا حاسوب فائق القدرة في جيبه. علاوة على ذلك، قد تكون أمك تستمع لي من خلال هذا الحاسوب الفائق القدرة.

ولأي هاتف ذكي اليوم قدرات حاسوبية تفوق بملايين المرات قدرات الحاسوب الفائق القدرة الذي أتاح لنا الوصول إلى القمر. وأحدث هاتف نقال أيفون هو أكثر تقدما بكثير من الحواسيب الفائقة القدرة في السبعينات والثمانينات والتسعينات. وهناك أيضاً بلايين من هذه الحواسيب الفائقة القدرة المنتشرة في جميع أنحاء العالم، متصلة ببعضها البعض عبر أكبر شبكة في تاريخ البشرية.

قبل عام، في هذه القاعة، ذكرت إمكانات هذه الشبكة، ومنذ ذلك الحين، أصبحت أكبر بكثير وأكثر قوة. وفي غضون عام، ستكون أكبر وأقوى من ذلك. كيف نديرها؟ أعتقد

أنه لا يزال يتعين علينا أن نفهم إمكاناتها وإمكانات جميع الأدوات المتاحة لنا من خلالها فرادى وجماعات على حد سواء.

لم يسبق في تاريخ البشرية على الإطلاق أن أتيح لنا هذا العدد الكبير من الفرص للقيام بما نريد القيام به، ولكي نكون صادقين مع أنفسنا وأن نبتكر ما نريد ابتكاره. إن هذه الشبكة تسمح لنا بالتواصل الفوري مع أفضل العقول في أي مكان في العالم. هذه الشبكة تمكننا من التواصل مع الناس الذين لهم نفس الاهتمامات والتطلعات والنظرة إلى العالم. إنني أتكلم من وجهة نظر الفرد. فتخيلوا ما يمكننا أن نفعله نحن البشر.

إن هذا العالم يشوبه خلل ما عندما يكون لدى الملايين من الناس أجهزة كمبيوتر فائقة القدرة في جيوبهم وتظل المشاكل كما هي - مشاكل تاريخية مثل الجوع والتشرد والوفيات الناجمة عن الأمراض التي يمكن علاجها، التي يسهل نسبيا على البشرية حلها. وإذا قرر العالم بأسره حل كل واحدة منها، فستحل في غضون أشهر أو بأسرع من ذلك.

فنحن لم نختبر هذه القدرة على تغيير العالم إلا على نحو هامشي في الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، كانت النتائج مذهلة على المستويين الدولي والمحلي. إننا نرى ذلك في السباق إلى التوصل إلى لقاح والتعاون فيما يتعلق بإيجاد علاج للفيروس على الصعيد العالمي. وأتوجه بأجزل الشكر في ذلك الصدد إلى أعضاء المجتمع الطبي الإيطالي بصفة خاصة - الذين أدت أبحاثهم إلى العلاج الأولي الذي أنقذ أرواح الآلاف في السلفادور، ناهيك عن العالم بأسره - على مجازفتهم الشخصية الكبيرة، في وقت لم نكن نعرف فيه سوى القليل عن الفيروس. أشكرهم باسم شعب السلفادور. إن تصفيق العالم لن يكون كافيا للتغني بمدحهم.

وعلى الصعيد المحلي، رأينا في السلفادور كيف أننا وضعنا في غضون أشهر نظام رعاية صحية بشرية شديد الهشاشة على الطريق الصحيح ليصبح نظاما على مستوى أنظمة العالم الأول. وقد أدركنا أننا، إذا ما حاولنا، سنتمكن من تحقيق إنجاز أكبر بكثير بأسرع مما تصورنا في أي وقت مضى، على الرغم من أنه لا يزال هناك تقدم يتعين إحرازه. إن كل يوم لا نعمل فيه معا من أجل حل مشاكل العالم والبشرية يمثل أرواحا ستفقد إلى الأبد. وسنفوت تلك الفرص إلى الأبد.

ونحن في السلفادور نحاول، في نفس الوقت الذي نرتب فيه أمورنا بمعالجة المشاكل التي تنتظرنا، ولكننا، بفضل الله، نشهد نتائج ملموسة. وقد نجحنا، بمساعدة البلدان الصديقة، في خفض جميع مؤشرات انعدام الأمن تخفيضا كبيرا، بما في ذلك جرائم القتل والابتزاز والسرقات، من بين أمور أخرى. وقد أنقذنا، في إدارتنا، ما متوسطه تسعة أرواح يوميا من القتل - وتوسع أسر من الحداد على وفاة أحد ذويها. أشكر الله على أننا حققنا ذلك بسرعة أكبر مما كنا نتصور.

وأدعو الله أن يثبت أقدامنا في هذا الاتجاه وأن تتمكن قريبا من تحويل السلفادور إلى أحد أكثر الأماكن أمانا في القارة - البلد الذي كان الكثيرون يتعبرونه، حتى قبل عامين فقط، أشد البلدان افتقارا للأمن في العالم. ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. إن هناك عدة مسائل يتعين علينا حلها ولكن يمكننا، إذا ما استخدمنا الأدوات التي أنشأناها نحن البشر، أن نعجل بالعملية التي تعين على جميع البلدان المتقدمة أن تمر بها.

ونحن نفعل ذلك. لقد بدأنا في تربية وبناء بلد جديد. وتمثل فكرتنا في البدء في بناء مجتمع نموذجي للعالم، تجسده بالفعل عدة مجتمعات لها خصوصياتها، كأمثلة على ما يمكننا أن نحققه بوصفنا جزءا من البشرية. ولذلك فإنني أدعو، في الدفاع عن رؤيتنا لما يمكن إنجازه كمجتمع مترابط، جميع المفكرين والمنفذين في العالم الذين يريدون المشاركة في تنمية وتوطيد بلد ما إلى العمل معنا لبناء دولة السلفادور المعجزة ذات السيادة.

فالسلفادور بلد تتوفر فيه الإرادة السياسية للقيام بالقفزة التي تمس حاجة الجمعية العامة إليها. ففي السلفادور، سيتمتع الأعضاء بتوفر حكومة لديها الرغبة والأفكار للاضطلاع برسالة شعب تطلعي يسعى إلى تشكيل مستقبله ويسهم، في الوقت نفسه، لفائدة البشرية - فضلا عن طقس ممتاز وأمواج كل شهور السنة.

إننا بلد في طور البناء، وهو أمر مثير للغاية، غير أننا نود أن نسرع العملية. ولذلك السبب نتوسل إلى رواد العالم لمساعدتنا في كل من المجالين العام والخاص اللذين ترتبط فيهما بشكل كامل تقريبا بجميع أنحاء العالم، حيث يمكنني مخاطبتهم من خلال بضع ضربات على لوحة المفاتيح في كل مكان حتى يتمكنوا من الرد علي والتعاون والبناء معي. فتلك الأداة موجودة من أجل تحريك البشرية قليلا على الأقل في الاتجاه الصحيح.

ونحن نعول على الخيال البشري المبدع الذي يميزنا وسيستمر في تمييزنا عن غيرنا من المخلوقات. وسيعيش الجنس البشري آلاف السنين بعد اليوم، ويظل أمامه دائما شيء يخترعه. إن إمكانيات مستقبلنا - مستقبل البشرية - تكاد تكون بلا حدود. ولكن علينا أن نتحكم في مصيرنا. فيجب أن تسعى البشرية دائما إلى تلمس طريقها، وهدف بعض الرواد هو كفالة الوعي والشجاعة للقيام بذلك. فقد نعيش لنرى أنفسنا مهندسين لأحد العصور الذهبية في تاريخ البشرية إذا ما اتحدنا ونجحنا في تحقيق ذلك الهدف.

عسى الله أن ينير طريقنا جميعا ويسمح لنا بإعادة بناء المستقبل معا كإخوة.

شكرا جزيلاً.

المرفق الثاني

بيان السيد تشارلز بيتر دافيد، وزير الشؤون الخارجية والعمل لغرينادا

السيد الرئيس

السيد الأمين العام،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة

أتوجه إليكم بتحايا الود من حكومة غرينادا وشعبها، اللذين أتشرف دائما بأن أحاطب هذه المؤسسة النبيلة وأعضاءها الموقرين باسمهما.

السيد الرئيس

أشارك من سبقوني في تهنئتكم على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. إنني واثق من قيادتكم وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي ودعمه. إن رئاستكم وقيادتكم خلال هذه الأوقات المضطربة تتطلبان خفة حركة للإبحار في هذه المياه.

كما أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم، السفير تيجاني محمد بندي، على إدارته القديرة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين.

وكذلك أتوجه بالشكر إليكم وإلى الأمين العام غوتيريش على قيادتكم واستعدادكم للعمل كوصيين على روح ميثاق الأمم المتحدة.

السيد الرئيس

تحدد غرينادا التزامها، من دون تردد، بالأمم المتحدة ومبادئها كما هو مبين في الميثاق. فاللتزامنا - على الصعيدين الوطني والدولي على السواء - بمعايير السلام والمساواة والعدالة وحقوق الإنسان وتعددية الأطراف، التزام واضح.

ويتعين علينا ألا ننسى أن العلة من وجود هذه الهيئة أساسا هي حل مشاكل العالم من خلال الجهود المتعددة الأطراف.

إن التحديات المتزايدة التي نواجهها الآن كمجتمع عالمي، مثل الفقر والتعليم الرديء وتغير المناخ، قد تفاقمت بسبب هذه الجائحة المخيفة، وهي بدورها تخاطر بإعاقة التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا الخطر أشد حدة على

الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل غرينادا، من الكثير غيرها، نظرا لأوجه ضعفنا الفريدة، بما في ذلك آثار تغير المناخ وارتفاع المديونية.

السيد الرئيس

هذه هي المشاكل التي لا يمكن لفرادى الدول الأعضاء حلها. ويجب أن تكون جهودنا جماعية ومركزة واستراتيجية، إذا أردنا أن نحقق تقدما ملموسا في المستقبل الذي نصبو إليه.

وغني عن القول إننا نواجه زمن تحديات هائلة ولكن تسنح لنا في ذات الوقت، نتيجة لذلك، فرص هائلة. إن العالم على مفترق الطرق الذي يلتقي فيه الواقع القديم بالإمكانات الحقيقية لنظام عالمي جديد - فقط إذا ما تمكنا من اقتناص هذه اللحظة من خلال تعددية أطراف حقيقية.

لقد تعيّن على الناس عبر البحار والقارات أن يوفقوا بين آلامهم والأمل اللازم لبقائهم وازدهارهم.

إن الأمم المتحدة التي نصبو إليها هي أمم متحدة تحترم التضامن والعمل المشترك وتعززهما وتشجعهما. ويجب على الأمم المتحدة التي نصبو إليها أن تعزز المساواة واحترام البشرية جمعاء. ويجب على الأمم المتحدة التي نصبو إليها أن تحمي السكان من الآثار المدمرة للجزءات الأحادية الجانب وغيرها من التدابير القسرية. ويجب على الأمم المتحدة التي نصبو إليها أن تظل دائما في الخط الأمامي لعملية تحقيق التنمية المستدامة لجميع الشعوب.

وبينما لا تزال قيم وأهداف الميثاق مهمة اليوم كما كانت قبل ٧٥ عاما، فإن الاحتفال به يتيح لنا فرصة فريدة للتفكير ليس في إنجازاتنا فحسب، بل أيضا في أوجه قصورنا.

ويجب علينا قبل كل شيء أن نواصل الحزم في ضمان شمول الجميع في التغلب على التحديات الكبرى التي نواجهها والتصدي لها، وأن نفعل ذلك معا.

السيد الرئيس،

يتم تجمّعنا هذا في سياق عالمي يتسم باستمرار القلق المتزايد الناجم عن جائحة كوفيد-١٩ والاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سببتها في جميع أنحاء العالم.

ولا يمكن المبالغة في تقدير الأثر السلبي الذي تسببه الجائحة باقتصاد الدول الصغيرة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

فنحن نتصدى في غرينادا، على سبيل المثال، للأثر المدمر للجائحة. ومن التوقعات للسنة الثامنة على التوالي من النمو، تواجه غرينادا الآن واقعا مؤلما من النمو السلبي الذي نجم إلى حد كبير عن الأثر الكبير على السياحة والتعمير والتعليم. وأدى ذلك إلى انخفاض حاد في إيرادات الحكومة.

في تموز/يوليه، على سبيل المثال، انخفض مجموع إيرادات شعبة الجمارك والإيرادات الداخلية بنسبة ٥٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٩، وهو انخفاض من المرجح أن يتكرر عبر إدارتنا الرئيسية لجمع الإيرادات على مدى الأشهر القليلة المقبلة. وذلك رقم مذهل بالنسبة لدولة جزرية صغيرة جدا ونامية مثل غرينادا.

ولذلك تستخدم حكومة غرينادا احتياطاتها وتسعى إلى الحصول على مساعدة دولية لتمويل العجز وتقديم الإغاثة لمواطنيها، مع الاستمرار في مكافحة الفيروس القاتل. واجتذبتنا بالفعل التمويل من المنظمات المالية الدولية والإقليمية والحكومات الصديقة. وما زلنا ننظر في مصادر أخرى للحصول على المنح والتمويل بواسطة القروض الميسرة، فضلا عن استكشاف خيارات أخرى لتخفيف عبء الديون.

وعلى الرغم من هذه التحديات الاقتصادية، أنشأت الحكومة أمانة للدعم الاقتصادي خلال التصدي لجائحة كوفيد-١٩ بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين بهدف توفير تدابير التخفيف لأكثر القطاعات تأثرا.

وعلاوة على ذلك، أنشئت سبع لجان فرعية وافق عليها مجلس الوزراء، أسندت إليها مسؤولية كل من القطاعات الإنتاجية الاقتصادية، وهي السياحة والمواطنة عن طريق الاستثمار، والتعمير في القطاعين الخاص والعام، وخدمات التعليم والأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، والزراعة ومصائد الأسماك تجارة الجملة والتجزئة والتصنيع، والتجارة الإلكترونية/الرقمنة.

السيد الرئيس،

مع ذلك، تظل الحقيقة التي لا مفر منها أنه على الرغم من أفضل الجهود التي تبذلها حكومات الدول مثل غرينادا، فإن لهذه الآفة العالمية غير المسبوقة آثارا اقتصادية واجتماعية كبيرة ودائمة على الدول الضعيفة بالفعل. وفي حين تمكنت غرينادا حتى الآن من النجاح في مكافحة الأزمة الصحية وأداء دورنا في وقف انتشارها والحفاظ على الحياة، حيث بلغ مجموع حالات الإصابة بمرض فيروس كوفيد-١٩ ٢٤ حالة تعافت تماما، لم يكن هذا النجاح ممكنا إلا من خلال العمل المتضام والتدابير الصارمة، التي زادت من تفاقم أزمنا الاجتماعية والاقتصادية.

ولذلك، هناك حاجة ملحة إلى مزيد من التعاون في مكافحة هذه الجائحة المروعة. وهذه الهيئة الموقرة هي الأنسب لمواجهة هذا التحدي. وتؤثر علينا هذه الجائحة جميعا ويجب علينا العمل معاً لأن فشل أي حلقة في سلسلة عملنا العالمية لمكافحتها يؤثر علينا جميعا.

السيد الرئيس،

في إطار روح التعددية والشمول، ما برحت غرينادا تؤيد دائما القرار ٧٠/٥ الذي يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وندعو إلى إنهاء الحصار المفروض على الشعب الكوبي، وندعو إلى مواصلة التضامن ودعم حكومة كوبا وشعبها.

وعلى الرغم من كل التحديات التي سببتها هذه الجائحة العالمية، لا بد من ملاحظة الدور الذي اضطلعت به كوبا على الصعيد العالمي في المساعدة على مكافحتها علميا والثناء عليه. لقد كان أطباء ذلك البلد في طليعة ذلك الكفاح في جميع مناطق العالم.

وتود غرينادا أن تشكر حكومة كوبا وشعبها على المساعدة التي قدمتها في كفاحنا، فضلا عن جميع الدول الأخرى التي قدمت المساعدة المباشرة في هذا الصدد.

السيد الرئيس،

يجب على عموم العضوية في الأمم المتحدة أن تعطي أولوية قصوى للفقرة ٣ من المادة ١ من الميثاق في السنوات القليلة المقبلة. ودعا آباؤنا المؤسسون هذه الهيئة إلى "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرق بين الرجال والنساء."

ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لتوفير المزيد من الفرص الاقتصادية للعالم النامي. ولذلك، أدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى السعي المستمر إلى تعهدات ترمي إلى تهيئة مناخ موات يتيح الفرصة للدول الأعضاء لتحسين مستوى معيشة شعوبها، لا سيما خلال فترة هذه الجائحة.

وفي ظل البيئة العالمية هذه، يجب أن ندرك أن عملية الإدماج في الاقتصاد العالمي أمر بالغ الأهمية.

وأخيرا، لا بد لي من التذكير بالمادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو المنظمة إلى "حفظ السلم والأمن الدولي تحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها".

ويجب أن نسعى بدأب إلى تحقيق مقاصد هذه المنظمة. ويتمثل التحدي الذي نواجهه في العمل على تعزيز تعددية الأطراف إذا أردنا أن نعالج المسائل العالمية التي تهدد البشرية بطريقة فعالة.

ويجب علينا السعي للحصول على فرص اقتصادية لجميع الدول. وينبغي أن يتمثل هدفنا في التعايش السلمي بين جميع شعوب المجتمع الدولي.

وإذا استطعنا تحقيق ذلك سنكون، سيدي الرئيس، في المسار الصحيح نحو تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه.

شكراً لكم.

المرفق الثالث

بيان السيد جيروم زافيه والكوت، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية لبربادوس

أهنتكم، معالي السيد فولكان بوزكير، على انتخاب تركيا لرئاسة هذه الدورة التاريخية الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأؤكد لكم دعم بربادوس الكامل خلال فترة رئاستكم. ونحن على ثقة بأن تفانيكم الدؤوب وقيادتكم البارعة سيدي الرئيس، سييسران عمل الجمعية العامة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لسلفكم، سعادة السيد تيجاني محمد - بندي، ممثل نيجيريا، على إدارته الممتازة للدورة الرابعة والسبعين، وتوجيهه الحكيم في تكييف الأمانة العامة والدول الأعضاء مع عالم الدبلوماسية الافتراضية للنهوض بعمل المنظمة خلال جائحة كوفيد-19. وفي هذه المرحلة الحرجة من تاريخها، سيدي الرئيس، وفي حين ينبغي أن تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، لا يزال العالم يواجه تحديات معقدة كثيرة. وهي تحديات ناشئة عن عالم يعاني من أزمة، وعالم يفتقر إلى قيادة عالمية، عالم يبدو أنه فقد بوصلته الأخلاقية.

فما زلنا نشهد على الصعيد العالمي تركيزا متزايدا على المظالم العنصرية المستمرة، وأوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والجريمة عبر الوطنية والإرهاب والاتجار بالبشر وزيادة التشريد البشري وصعود الأنظمة الاستبدادية، والعنف ضد المرأة وأزمة المناخ، على سبيل المثال لا الحصر. وتزايد التوترات الجيوسياسية حيث تسيطر بعض البلدان التي تفضل اتخاذ الإجراءات الأحادية المثيرة للقلق على بلدان أخرى وتؤدي إلى تهميشها. وأصبحت تعددية الأطراف بوصفها أحد الأسس الفلسفية التي نشأت عليها هذه المنظمة في عام 1945 عرضة لتهديد خطير.

ويتسبب اختلال توازن القوى في افتقار العالم نفسه للتوازن.

وعلى الرغم من ذلك، تواصل بربادوس التعامل ببالغ الاحترام مع المبادئ الأساسية للمجتمع الدولي والعمل الجماعي.

إن الاختلال الذي تكلمتُ عنه من قبل، سيدي الرئيس، واضح أيضاً عند النظر في كيفية معاملة بعض الدول فيما يتعلق بإدارة ديونها.

إن رفض أولئك الذين لديهم القدرة على المساعدة في إنعاش اقتصاداتنا - سواء كان ذلك عن طريق الوقف الاختياري أو إعادة التمويل أو حتى إتاحة إمكانية الحصول على قروض ومنح ميسرة - يسبب لنا زيادة في المصاعب الاقتصادية.

فالدول الجزرية الصغيرة النامية، التي يقع الكثير منها في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، تزرع تحت أعباء ديون مرهقة. إن أشقاءنا الأفارقة يشتركون في نفس المصير. ومن المحزن، بالنسبة للكثيرين منا، أن يظل هذا إرثنا بعد الاستقلال.

فعندما انضمت بربادوس إلى الأمم المتحدة، كان في نيتنا أن نصوغ مصيرنا وأن نخطط لمسارات تنميتنا في فترة ما بعد الاستعمار. وبدلاً من ذلك، نجد أنفسنا الآن عالقين في شرك الفئة الزائفة القائمة على نصيب الفرد من الدخل والمسماة "البلدان المتوسطة الدخل". إنه تقييم لا يشبه كثيراً وجودنا اليومي. تقييم يمنع حصولنا على قروض ميسرة أو تمويل بمبالغ كافية، مما يعرقل تنميتنا.

ألم يحن الوقت الآن للإعفاء من الديون؟ ألم يحن الوقت لإنشاء أدوات اقتصادية مبتكرة لعكس اتجاه الفجوة المتسعة لعدم المساواة؟

إن النظام المالي العالمي مثال آخر على الانحياز إلى جانب واحد، حيث تنخرط المنظمات ذات العضوية المحدودة في الإدراج الشامل في "القوائم السوداء" ويجري الانسحاب من جانب واحد من علاقات المراسلة المصرفية. وتُدرج بلداننا الصغيرة على القوائم السوداء لتجرؤها على ممارسة حقها السيادي في إنشاء نظمها الضريبية الخاصة بها وتُجبر على التنافس بموجب قواعد لم يكن لنا رأي في وضعها.

يجب أن يتوقف هذا التعسف في التعامل مع بلدان مثل بربادوس. ويتم ذلك دون معرفتنا ومشاركتنا. وهو مخالف لقوانين العدالة الطبيعية. إن هذه العوامل مجتمعة تدفع بلداننا إلى العودة إلى حالة من الفاقة في فترة ما بعد الاستعمار.

سيدي الرئيس، لا شيء يجسد بشكل صارخ اختلال توازن القوى مثل تغير المناخ. إن الظواهر الجوية القاسية تحدث في جميع أنحاء العالم، وهي تجعل جهودنا للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها أكثر إلحاحاً. ونحن نكافح، بوصفنا دولاً جزرية صغيرة نامية، كي نواصل الطفو حرفياً ومجازياً. وما علينا إلا أن نفكر فيما يحدث لجمهورية ملديف.

وفي بربادوس، فقدنا أكثر من ٦٠ في المائة من شعابنا المرجانية إلى جانب التنوع والوفرة الكبيرين من الأنواع التي تدعمها النظم الإيكولوجية للحيد البحري. واستجابة لذلك، أطلقت حكومة بلدي برنامجاً طموحاً يسمى "من الأسطح إلى الشعاب" لإنقاذ الشعاب المرجانية المتبقية وعلى أمل استخدام تكنولوجيات جديدة حديثة ومثيرة للاهتمام وإنشاء مناطق بحرية محمية جديدة لإعادة تأهيل الشعاب المرجانية المتضررة.

ومن المفارقة أن بعض البلدان المثلة هنا اليوم تقدم النصح بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تزيد من قدرتها على التكيف، ثم تتخذ قرارات في مجالات أخرى يمكن أن تقوض تلك الجهود بشدة. وليس سراً أن أكبر المساهمين في أزمة المناخ لا يتحملون العواقب بشكل متناسب، وبالتالي فإنه لا يوجد لا حافز لديهم على خفض انبعاثات غازات الدفيئة.

وبربادوس، من جانبها، لا تؤجل طموحها في مجال المناخ. ولن يردعنا شيء! ستكون بربادوس خالية من الوقود الأحفوري بحلول عام ٢٠٣٠.

ويجب على الأمم المتحدة أن تتخذ خطوات أكبر لتعزيز وتنشيط جدول الأعمال المتعلق بالمناخ. إن أهمية تحديات التنمية المستدامة وإيجاد القدرة على التكيف مع تغير المناخ ستزداد في مداولاتنا ومفاوضاتنا. وسيتعين على الأمم المتحدة، من باب الاضطرار، التعامل بعناية شديدة مع هذه القضايا، وبعضها ذو طابع وجودي بالنسبة لبلداننا.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير بربادوس للبلد المضيف للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المملكة المتحدة، لمضاعفة مساهمتها في الصندوق الأخضر للمناخ إلى ١,٤٤ بليون جنيه استرليني. ونرى أنه لا يمكن المبالغة في الحاجة إلى توفير تمويل كاف للمناخ في خضم جائحة كوفيد-١٩.

سيدي الرئيس، هناك حقيقة أخرى تواجهنا الآن، وهي أن العالم يقف مرة أخرى على حافة الدمار، وهذه المرة على يد عدو جديد متفشٍ، ألا وهو، جائحة كوفيد-١٩.

لقد جردنا فيروس كورونا المستجد هذا من كل شيء!

وتحول إلى "عاصفة عاتية" أدت بلا شك إلى عرقلة التقدم المحدود الذي كنا نهيئ أنفسنا لتحقيقه لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وعرضت للخطر قدرتنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الإطار الزمني المتفق عليه. وألحقت الجائحة، قبل كل شيء، خسائر فادحة بملايين الأسر في جميع أنحاء العالم وأزهقت بالفعل أرواح ما يقرب من مليون شخص.

ولهذا السبب، سيدي الرئيس، تؤيد بربادوس تأييداً قاطعاً دعوة الأمين العام في موجز السياسات الذي أصدره مؤخراً بشأن الديون وكوفيد-١٩ إلى أن تخفف المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والأمم المتحدة من عبء الديون. وبالمثل، تؤيد النداءات التي وجهتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لاستخدام مؤشر الضعف الاقتصادي الذي يمكن من خلاله معالجة مسائل الديون وتحديد إمكانية الحصول على رأس المال.

ونتطلع أيضاً بشغف إلى نتائج ”الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية في حقبة كوفيد-١٩ وما بعدها“، حيث ستناقش الدول الأعضاء كيفية معالجة مجالات تتراوح بين التدفقات المالية غير المشروعة والإنعاش المستدام وعبء الديون الطاحن الذي تواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونحن ثابتون في رأينا أن تخفيف عبء الديون وتدابير الدعم أو التمويل الإضافي لا يمكن ربطها بأي شروط.

كما تدعم بربادوس اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في دعوتها إلى إنشاء أداة إقراض لأغراض خاصة، هي ”مرفق السيولة والاستدامة“، لدعم البلدان الأفريقية والأمريكية والكاريبية في النهوض بمبادرات التنمية المستدامة وتيسير الحصول على السيولة والإقراض والاستثمار على الفور. وفيما يتعلق بأزمة كوفيد-١٩ الحالية، يمكن أن يؤدي هذا المرفق إلى خفض تكاليف الاقتراض بشكل كبير ودعم الاستدامة المالية ومساعدة البلدان على الوصول إلى الأسواق من أجل التمويل المؤقت وإدارة الخسوم.

السيد الرئيس، إن تعافي بربادوس من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-١٩ سيكون بطيئاً ومؤملاً. لقد كان إنعاش اقتصادنا بمثابة تحقيق للتوازن بين إعادة فتح أبواب الخدمات المتعلقة بالسياحة والسفر الجوي وضمان بقاء سكاننا آمنين. وبالنظر إلى أهمية صناعة السياحة العالمية، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه ينبغي إعطاء الأولوية للعاملين في هذه القطاعات من بين العاملين في الخطوط الأمامية المحددين لتلقي التطعيمات المعتمدة. وهذا من شأنه أن يعيد مئات الملايين من الناس إلى العمل ويجفز أكبر محرك اقتصادي عالمي.

وتدين بربادوس والجماعة الكاريبية بامتنان كبير لمنظمة الصحة العالمية ومديرها العام الدكتور تيدروس غيبريسوس على دعمهما وتضامنهما في ضمان حصولنا على مخزونات الاختبارات والمعدات اللازمة لمكافحة كوفيد-١٩. كما تعرب بربادوس عن امتنانها للمساعدة التي تلقتها من العديد من البلدان الأخرى والحلفاء والشركاء والوكالات في جميع أنحاء العالم، والتي مكنتنا من إدارة ومكافحة انتشار الفيروس.

ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور رئيسي في التصدي العالمي للجائحة لمساعدة أعضائها في الانتعاش وإعانتهم على إعادة بناء اقتصادات أفضل وأكثر مراعاة للبيئة - اقتصادات أفضل ومجتمعات أفضل وظروف أفضل للنهوض بالفقراء والمهمشين.

وأود، سيدي الرئيس، أن أذكر بضع مسائل أخرى ذات أهمية رئيسية لبربادوس.

إن من المسلم به على نطاق واسع أن الأمراض المزمنة غير السارية مشكلة عالمية وتشكل أكبر سبب للاعتلال والوفيات في العالم. ولذلك نحث بالأمم المتحدة، من خلال "فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها"، ومنظمة الصحة العالمية وضع استراتيجية صحية تهدف إلى معالجة هذه الأمراض في إطار خطة إنمائية شاملة. وأغتنم هذه الفرصة لأشير إلى العلاقة بين الأمراض غير السارية باعتبارها عوامل مهيمنة ومفاومة لكوفيد-19. إن هذا الربط يجعل إدارة الأمراض غير السارية أكثر أهمية.

سيدي الرئيس، تدعو بربادوس مرة أخرى إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري المفروض على كوبا، الدولة الكاريبية الشقيقة. وثمة روابط عميقة من الصداقة والعلاقات الأسرية التي تربط بلدينا، وأود أن أسجل امتنان بربادوس العميق لحكومة كوبا وشعبها على المساعدة القيمة التي قدمتها من خلال توفير العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين توجد حاجة ماسة إليهم لمساعدتنا على التصدي لكوفيد-19.

وفيما يتعلق بفرنزويلا، تواصل بربادوس دعوتها إلى تحقيق الاستقرار المستدام والمشروع والسلمي في هذا البلد الشريك الإقليمي الهام. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى إجراء انتخابات شاملة. ويسرني أن أبلغكم سيدي الرئيس، بأن بربادوس، ستكون أول دولة جزرية صغيرة نامية تستضيف اجتماع الأونكتاد الذي يعقد كل أربع سنوات، خلال الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢١. ومنتظر بفارغ الصبر الفرصة للترحيب بالعالم في شواطئنا.

وسييسر موضوع الأونكتاد ١٥ المعنون "من عدم المساواة والضعف إلى تحقيق الرخاء للجميع" مناقشة طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك تأثير كوفيد-19 ليس فقط على التجارة والتنمية، بل أيضاً على قدرتنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠. ونركز أيضاً على مستقبل النظام التجاري المتعدد الأطراف، وقياس الضعف، وإدارة الديون، والتحول الهيكلي للبلدان النامية.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أؤكد أن بربادوس مقتنعة بوضوح بأن الأمم المتحدة، بعد خمسة وسبعين عاماً، لا تزال هي المنظمة البارزة التي تتصدى للتحديات العالمية الماثلة أمامنا، ولدعم المجتمع الدولي في مهمة إعادة بناء مجتمعاتنا واقتصاداتنا بطريقة شاملة ومستدامة.

ومع ذلك، يجب أن تصبح المنظمة بارعة وأن تركز أكثر على الناس، وأن تركز أكثر على التنفيذ وبدرجة أقل على البيروقراطية. وتؤيد بربادوس تأييداً تاماً الأمين العام غوتيريش في دعواته المتكررة للتوصل إلى اتفاق عالمي جديد. ويجب أن يجعل هذا الاتفاق العالمي الجديد الأمم المتحدة

مهمة ليس فقط لأعضائها المؤسسين، بل أيضا لبلدان مثل بربادوس التي انضمت إلى المنظمة بعد ذلك بكثير.

السيد الرئيس، لقد حان الوقت لكي يعزز القادة الوحدة والتضامن. وقد حان الوقت الآن لكي تظهر القيادة الأخلاقية العالمية لتعزيز التعاون الدولي والعمل الجماعي. وأنا ممتن لكم.

المرفق الرابع

بيان السيد لوجون مبيلا مبيلا، وزير العلاقات الخارجية لجمهورية الكاميرون

[الأصل بالفرنسية]

سيدي الرئيس،

يسرني بالغ السرور أن أتكلم اليوم لأسهم في المناقشة العامة لهذا العام بشأن موضوع: "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف".

أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أهنئكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

وأود أن أحيي سلفكم، السفير تيجاني محمد - باندي ممثل نيجيريا، الذي ترأس بفعلالية أعمال الدورة الرابعة والسبعين.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشيد بأميننا العام، السيد أنطونيو غوتيريش، الذي يعمل بلا كلل لبناء عالم ينعم بالسلام والعدالة، في بيئة تتسم بدورات متعددة من الاضطرابات.

ويجري الأسبوع الرفيع المستوى لأول مرة في تاريخه بدون الحضور الشخصي لقادة العالم، وتجري المناقشة العامة عن طريق التداول بالفيديو. ويجبرنا هذا الإنجاز التقني على العمل معاً لتقديم استجابة منسقة تساعد على الحد من هذه الأزمة الصحية.

رؤساء الدول والحكومات،

السيدات والسادة،

تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها - وهي مدة ليست بالقصيرة. فقد أنشئت في عام ١٩٤٥ وساعدت على توحيد جهود جميع الأعضاء لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وتعزيز التقدم الاجتماعي، وتهيئة ظروف معيشية أفضل لجميع الشعوب.

لقد أظهرت السنوات ٧٥ الماضية أن نجاح مهمة منظماتنا يعتمد على قدرتها على الجمع بين الشعوب لمواجهة التحديات المتعددة التي تواجه العالم.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

شئنا أم أبينا، فإن تعددية الأطراف تشغل بالنا.

ويمكن أن تكون النزعة القومية في بعض الأحيان جذابة، ولكن يجب الاعتراف بأن غالبية مشاكل اليوم ذات طابع عبر وطني. ولدينا وفرة من الأمثلة على ذلك. ويمكنني أن أذكر، من بين أمور أخرى، الاحترار العالمي، والهجرة، والإرهاب، والاتجار بجميع أنواعه، وما إلى ذلك، وهي مشاكل لا يمكن التصدي لها إلا من خلال التعاون الدولي.

أنقذتنا تعددية الأطراف لأكثر من سبعة عقود من مأساة حرب عالمية أخرى. وقد أسهمت في التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي في مختلف أنحاء العالم.

وفي حين أن الأمم المتحدة قد اضطلعت بدور هام في هذه العملية، فمن الواضح استمرار العديد من النزاعات والتوترات. وفي الوقت نفسه، وكما ذكرت سابقاً، ظهرت تهديدات جديدة. إن تزايد عدم المساواة هو أحدها.

وفي عالم اليوم المعوم، تود الكامبيرون أن يتم إيلاء اهتمام خاص لخداع الرأي العام، ولا سيما نشر معلومات كاذبة عن طريق الشبكات الاجتماعية، مما يشكل تهديدات حقيقية متزايدة للسلام.

وعلاوة على إعلانات حسن النية، يعتقد بلدي أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يعتمد أيضاً على كيفية تحمل كل عضو في المجتمع الدولي لمسؤولياته. ورغم محدودية إمكانيات الكامبيرون، فإنها تسعى جاهدة إلى إحراز تقدم في القضاء على الفقر، وتعزيز سيادة القانون، وتحسين جودة التعليم.

ولكن يجب الاعتراف بأن البلدان المنخفضة الدخل لا يزال أمامها طريق طويل.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

ظلت منظمنا منذ إنشائها، ملتزمة بإدارة النزاعات وحفظ السلام. وتشكل الزيادة في عدد عمليات حفظ السلام مثالا مؤثراً على ذلك. وهناك أكثر من ٧٠ بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تعمل لدعم عمليات السلام من خلال أمور منها نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، ومراقبة وقف إطلاق النار، والحفاظ على القانون والنظام.

ويمثل التعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والهيئات المتعددة الأطراف الأخرى في هذه المجالات خطوة نحو النهوض بتعددية الأطراف. وهذا هو حال الاتحاد الأفريقي بصفة خاصة، الذي نُشرت معه بعثات مشتركة، وقد كان نموذج مصدر إلهام للبعثات الأفريقية.

والكاميرون، بوصفها مساهما بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تبدي التزاما مستمرا بصون السلم والأمن الدوليين. وفي الواقع، واصل بلدي الإسهام في هذا الجهد المتعدد الأطراف. وساهمت الكاميرون على مدى عقود، بقوات في عمليات حفظ السلام، مثل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

يتطلب صون السلام والأمن أيضا من الأمم المتحدة أن تعالج مسألة تغير المناخ بصورة نهائية، لأن له تأثيرا على الأمن. لكن البعض ينكره، رغم أن الزيادة في الكوارث الطبيعية تذكير صارخ به. ومن الواضح أن تغير المناخ يشكل تهديدا خطيرا لحياة الإنسان. ولهذا السبب، يجب اتخاذ تدابير عاجلة لضمان مستقبل البشرية والاعتراف بحق البشرية في العيش في بيئة صحية.

سيدي الرئيس،

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

لأن السلام ليس مجرد غياب الحرب، بل هو أيضا الحصول على الغذاء والخدمات الأساسية، فإن الكاميرون تود أن تحظى مسألة التنمية باهتمام أكبر. وفي الوقت الذي تكافح فيه بلدان نامية كثيرة، في أفريقيا وغيرها الفقراء، من المهم فتح أسواق البلدان المتقدمة النمو بشكل أكبر أمامها. وسيكون هذا الانفتاح مكتملا مفيدا للمعونة الرسمية والمساعدة التقنية التي تتلقاها هذه البلدان من مصادر خارجية.

وتهدف الكاميرون من جانبها إلى بناء مجتمع تلبى فيه الاحتياجات الأساسية لكل فرد. وينطوي ذلك على ضمان الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، ومكافحة التمييز، وتوسيع نطاق الحصول على الرعاية الصحية. وبهذه الروح بالذات اعتمد بلدي استراتيجيته الوطنية للحد من الفقر.

غير أن ما تقوم به جماعة بوكو حرام المتطرفة يعرقل هذه الجهود التي يبذلها بلدي في الجزء الشمالي من الكاميرون. وقد أدت الأزمة الاجتماعية - السياسية إلى تفاقم تلك الصعوبات في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من البلد حيث تقوم الجماعات المسلحة بترويع السكان.

وقد بدأت تظهر بوادر نجاح الجهود التي تبذلها الحكومة لحماية السكان واستعادة الأحوال المعيشية الطبيعية في المنطقتين المعنيتين. ومن المتوقع العودة التدريجية إلى الهدوء.

إن حكومة بلدي مصممة على مواصلة مهمتها، استناداً إلى مبادئ سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والقضاء على جميع أشكال التمييز والاستغلال والظلم. وبإعطاء الكاميرون الأولوية للحاجة إلى توافق الآراء، فإنها قد نجحت في قيادة حوار وطني كبير لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، من بين أمور أخرى، من أجل الاستجابة على النحو المناسب. وقد أدت المناقشات إلى اعتماد قانون اللامركزية الذي يشمل، على وجه الخصوص، منح مركز خاص للمنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، وتنفيذ خطة للتعمير والتنمية في المنطقتين.

وبينما تبذل الكاميرون كل جهد ممكن للتصدي للتحديات التي تهدد استقرارها وتنميتها، يجب أن نعترف بأنه من الصعب على بلد ما أن يواجه الإرهاب بمفرده. ولهذا السبب بالذات، يجب أن يُدعى المجتمع الدولي إلى مكافحة الإرهاب بشكل جماعي أينما كان.

السيد الرئيس،

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، السيدات والسادة،

بعد ٧٥ عاماً من الجهود المتطورة لتحقيق تعددية الأطراف، لا تزال العنصرية مستمرة، وتوضع مرة أخرى حواجز تحول دون حرية تنقل الأشخاص، ويستمر الخوف من الآخر، ولا سيما المهاجرين - وكل ذلك يتطلب تعددية أطراف حقيقية.

وغني عن القول إن تنشيط الجمعية العامة يجب أن يقترن بتنشيط مجلس الأمن، الذي يجري منذ عدة سنوات. وفيما يتعلق بهذه المسألة، تتوقع أفريقيا من جميع شركائها أن يظهروا التضامن في تخصيص مقعدين دائمين، مع جميع الحقوق المصاحبة لهما، ومقعدين غير دائمين لمعالجة ظلم تاريخي - وهو ترتيب يبدو أن الجميع متفق عليه اليوم.

وسيكون الاختتام الناجح للمفاوضات بشأن هذين الإصلاحين أفضل هدية للذكرى السنوية يمكن أن نقدمها نحن الدول الأعضاء للأمم المتحدة والبشرية جمعاء، التي لا تزال منظمنا أنسب محفل بالنسبة لها لتعزيز السلام والأمن وتحقيق التقدم الاجتماعي.

شكراً لحسن إصغائكم.